الأمم المتحدة S/PV.6678

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٧٨**

الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد آيك
	البرازيل	السيدة دانلوب
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة كولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد نيل
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد براينس
	غابون	السيدة أونانغا
	كولومبيا	السيدة دوارتي
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكيل
	نيجيريا	السيد أونوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-62590 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2011/716)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2011/731)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2011/716)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2011/731)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كرواتيا ورواندا وصربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضية خالدة رشيد خان، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

نيابة عن مجلس الأمن، أرحب في هذه الجلسة بحضور معالي السيد أندرياس نيل، نائب وزير العدل والتطور الدستوري في جنوب أفريقيا.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/473 التي تتضمن تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والوثيقة S/2011/716 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأود أيضا أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/472 التي تتضمن تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والوثيقة S/2011/731 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس المجلس من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أعطي الكلمة الآن إلى القاضي ثيودور ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أمثل أمام مجلس الأمن اليوم بوصفي رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن أفعل ذلك في ظل رئاسة الاتحاد الروسي. أقدم التهنئة للسفير تشوركين على إدارته المقتدرة لمجلس الأمن.

وكما يعلم المجلس فقد توليت رئاسة المحكمة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقُدم التقرير للمجلس (انظر S/2011/716) في وقت سابق من هذا الشهر، وهو يبين بالتفصيل عمل المحكمة بقيادة سلفي القاضي باتريك روبنسون. وأود أن أشيد بمنجزاته الرائعة التي عززت بدرجة كبيرة من عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود بوجه الخصوص أن أركز على مبادرته إلى إنشاء صندوق استئماني للضحايا، وهي خطة أؤيدها كل التأييد. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أذكر بأن المنظمة الدولية للهجرة قد ضمنت التمويل لتنفيذ دراسة تقييمية شاملة.

قبل أن أنتقل إلى الحالة الراهنة للمحكمة، أرى من المناسب التشديد على النجاحات الهامة التي حققناها. فإلقاء القبض مؤخرا على المتهمين غوران هاديتش وراتكو ملاديتش يعني أنه لم يعد هناك فارين من العدالة قيد الملاحقة. إذ أن المحكمة أصدرت لوائح اتهام إلى جميع من هم على قيد الحياة من المتهمين، وتمت محاكمتهم أو ستجري محاكمتهم أمام محكمة ما، إما في المحكمة الجنائية الدولية أو في محاكم تقع في إطار الولاية القضائية الوطنية.

وفيما يتعلق بالفقه القانوني، فإن أعظم إنجاز حققته محكمة يوغوسلافيا السابقة وشقيقتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يتمثل في مساهمتيهما في تطوير القانون الجنائي الدولي الأساسي من حيث القواعد الإجرائية والأدلة الثبوتية. وهذه الاجتهادات الفقهية القانونية تفوق اجتهادات محكمة نورمبرغ.

وأود أيضا أن أشدد على أن المحكمة قد قامت بخطوات واسعة جدا في مساعدة الأجهزة القضائية الوطنية في منطقة يوغوسلافيا السابقة من خلال مشروع إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في مكاتب التوعية التابعة له، ومن خلال مساعدتها في إنشاء محكمة مختصة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وتقوم الهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة بإجراء المحاكمات بنجاح فيما يتعلق بقضايا جرائم الحرب، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى المساعدة التي تقدمها المحكمة. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أذكر بأن مركز آلية تصريف الأعمال المتبقية يقدم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية استجابة للطلبات الواردة منها.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة الراهنة للمحكمة. ويبدو لي أن تقرير الرئيس روبنسون يعطي تفاصيل بشأن جميع القضايا التي تنظر فيها المحكمة حاليا. لذلك ربما تكون تعقيباتي في ذلك الصدد مختصرة.

لا تزال المحكمة تعمل بما أمكنها من السرعة، بالنظر إلى القيود التي تفرضها عليها الموارد والحاجة إلى كفالة أعلى معايير إجراءات العدالة. ويجري حاليا اتخاذ الإجراءات القضائية ضد ٣٥ شخصا، ١٨ منهم في مرحلة المحاكمة الابتدائية، وتشمل محاكماتهم سبع قضايا، و ١٧ منهم في مرحلة الاستئناف، وتشمل محاكماتهم ست قضايا. ومن المتوقع أن تصدر الأحكام في ست محاكمات ابتدائية في عام ٢٠١٢، مع النطق بالحكم في قضية كراديتش خلال عام ٢٠١٤. ولا يزال من المستحيل التنبؤ بموعد إصدار الأحكام في قضيتي ملاديتش وهاديتش اللذين ألقي القبض عليهما مؤخرا. وهناك حكم استئناف يتوقع إصداره في عام ٢٠١٤، مع خمسة أحكام أخرى ستصدر في عام ٢٠١٣، بما في ذلك النطق بالحكم في قضايا سانوفيتش وآخرين التي تشمل عدة متهمين وقضايا بوبوفيتش وآخرين.

وفي الواقع أدرك ما يقتضيه القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وهو أن تفعل المحكمتين كل ما بوسعهما لكفالة الانتهاء من جميع القضايا بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وألاحظ أن هذا القرار اتخذ قبل إلقاء القبض على ملاديتش وهاديتش. وستبذل جميع الجهود لإتمام محاكمتيهما قبل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بيد أن طلبات الاستئناف المقدمة منهما سينظر فيها بإشراف آلية تصريف الأعمال المتبقية.

ومن واجبي أيضا بوصفي رئيسا للمحكمة أن أسترعي انتباه المجلس إلى الجداول البيانية المرفقة بتقرير إنجاز الأعمال الأخير للرئيس روبنسون والذي يشير إلى أن المحكمة ربما تكون غير قادرة على الانتهاء من قضايا الاستئناف المقدمة من توليمير، وشيشلي وبرليتش بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، ووفقا للجداول البيانية التي قدمتها مؤخرا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن أي استئناف يقدم من نغير اباتواري، قد يؤول إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية لأن طلب إشعار الاستئناف سيكون متأخرا عن الموعد النهائي المحدد في تموز/يوليه ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فإني أبلغت بأنه لا بد من تصويب الوقت المقدر لإتمام التقرير المتعلق بترجمة قضية برليتش. وهو في الواقع ٢١ شهرا، مما يعني ترجمة ٠٠٠ ٤ صفحة من صفحات الحكم أو أكثر. أما وقد قلت ذلك فإن المحكمة ستبذل قصارى جهدها لضمان الانتهاء من إجراءات محاكماتها في أسرع وقت ممكن، بينما تكفل حقوق المتهمين في محاكمات عادلة وتحترم حقوقهم احتراما كاملا.

وانسجاما مع ذلك الالتزام، من بين الأعمال التي سأقوم بها أولا بوصفي رئيسا هي استعراض أنشطة المحكمة لتحديد إمكانيات تقليص الوقت اللازم لإتمام محاكمات الاستئناف. وبناء على ذلك الاستعراض، حددت ترجمة الأحكام بوصفها مجالا محتملا لاتخاذ تدابير استثنائية. ومن المقدر أن تستغرق ترجمة حكم إحدى المحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ١٨ شهرا. أما في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، فمن المتوقع حاليا أن يستغرق النطق بالحكم النهائي في أحدى القضايا الجارية محاكمتها ٢١ شهرا، بينما سيستغرق النطق في المحاكمتين الأخريين تسعة شهور لكل واحدة. وعلى الرغم من لجوئنا إلى المترجمين الملحقين معنا في فريق صياغة الأحكام، فإن الوقت المستغرق في الترجمة يمثل عقبة كبيرة أمام عملية إصدار أحكام الاستئناف في الوقت المحدد، مع المخاطرة في التأخر في إنهاء ذلك وفقا للتواريخ المستهدفة التي حددها قرار مجلس الأمن.

لذلك، بوصفي رئيسا لدوائر الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فقد أصدرت تعليمات لرئيسي قلمي المحكمتين، السيد أداما دينغ والسيد جون هوكينغ، لاتخاذ تدابير فورية واستثنائية لزيادة عدد الموظفين المعينين لترجمة الأحكام وبذل كل جهد ممكن للإسراع في الترجمة، حتى إذا تطلب ذلك اللجوء إلى متعهدين خارجيين. وفي رأيي، أنه بعد الإصلاحات العديدة التي قامت بها المحكمتان، لا بد للعمل القضائي من أن يأخذ مجراه، وإلا سيتم المساس بمبدأ استقلال القضاء وعدالته بهما. بيد أنه بالتأكيد بوسعي أن أتطرق للمسألة اللوجستية المتمثلة في الترجمة بهدف تقليص الوقت المخصص لها بدرجة كبيرة من خلال اتخاذ تدابير استثنائية. وهدفي هو اختصار وقت الترجمة إلى النصف في قضايا بوتاري، مع قضايا الاستئناف السبعة، وكذلك في قضية بريليتش، مع استئنافاتها الستة المحتملة، وفي قضيتي شيشيلي وتوليمير. ويسرني أن أبلغ بأن رئيسي القلمين قد التزما خطيا بذلك الهدف. وأطلب أيضا من رئيسي قلمي المحكمتين ضمان ألا تؤدي تلك التدابير الاستثنائية في الإبطاء بدرجة كبيرة في ترجمة الأحكام الأخرى. وحتى مع بذل تلك الجهود، لا بد لي من أن أشدد على أنه ربما لا يتم إنجاز قضايا

الاستئناف الأربع التي أشرت إليها في التاريخ المستهدف وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وثمة تدبير ثان أضعه في اعتباري وهو موجه نحو الاختصار إلى الحد الأدنى من التعطيل الذي يحدث جراء عبء القضايا الثقيل الناتج عن محاكمات تتعلق بازدراء المحكمة. ويوجد حاليا ١٠ قضايا تتعلق بازدراء المحكمة ينتظر البت فيها. وأن ما تمثله تلك القضايا من عبء كبير جدا يتحمله قضاة المحكمة الدائمون. بعض هؤلاء القضاة ينظرون حاليا في سبع أو ثماني قضايا لانتهاك حرمة المحكمة إضافة إلى قضاياهم الموضوعية. وهذه الحالة تمثل عقبة حقيقية أمام الإنجاز الفعال للقضايا الموضوعية المعروضة على المحكمة. وفي ظل هذه الظروف، اعتزم، ما لم اسمع اعتراضا من مجلس الأمن مطالبا باتخاذ خطوات إضافية، الخروج على الممارسة السابقة للمحكمة، التي تمنع تعيين القضاة المخصصين التسعة لقضايا انتهاك حرمة المحكمة غير الناشئة من المحاكمات التي ينظرون فيها، وتعيينهم للنظر في أي قضية من قضايا انتهاك حرمة المحكمة حسبما يسمح التوزيع العادل والفعال لعبء العمل. وبطبيعة الحال، هذه التعيينات – وأود أن أشدد على هذا – لن تؤدي إلى تمديد الخدمة إلى ما بعد استكمال القضايا التي ينظر فيها أي من القضاة المخصصين الذين عُينوا لها رسميا بالفعل.

والأمر الخطير الآخر الذي قد يؤثر بشكل حاد على كفاءة إجراءاتنا هو مسألة الاحتفاظ بالموظفين. وقد طرح تلك المسألة مرارا وتكرارا الرئيس روبنسون، وقبل وقت قصير وبشكل كامل في تقريره للمجلس المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وأشير إليها في قرارات مجلس الأمن الثلاثة الأخيرة – ١٩٣١ (٢٠١٠)، و ١٩٥٤ (٢٠١٠)، و ١٩٩٣ (٢٠١١) – المتعلقة بالمحكمة، التي طلب فيها المجلس من الأمانة العامة مساعدة المحكمة في التصدي لهذا التحدي. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم في اجتماعات تشرين الثاني/نوفمبر مع الأمانة العامة التي عقدها الرئيس روبنسون وعلى نحو منفصل رئيس قلم المحكمة هوكنغ فيما يتعلق باقتراحاتنا المتواضعة لاستحداث منحة للاحتفاظ بالموظفين في شكل تعويض صغير عن إنهاء الخدمة من النوع الذي يدفع بموجب النظام الإداري للموظفين لمن تنهى عقودهم أو تلغى قبيل انتهاء فترة عملهم. ومع أن دفع تعويض عن إنهاء الخدمة قد يساعد المحكمة في الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين الذين عملوا لفترة طويل، فإنه لن يمنع مغادرة الموظفين، وبخاصة فيما يتعلق بالموظفين الفنيين المبتدئين في دوائر المحكمة، وهم فئة أساسية للأعمال القضائية، التي عانينا فيها بالفعل من تناقص خطير.

وترى المحكمة أنه ستتم معالجة العديد من المشاكل إذا سمح لها بتعيين أكثر المتدربين الداخليين الموهوبين في الوظائف الشاغرة. وفي حالات مشاركة أي متدرب داخلي في أي محكمة لبعض الوقت، بما يسمح له بان يحل محل موظف مغادر، يمكن كفالة أن تصبح إعادة التدريب، التي قد تسبب أشهرا من التأخير، أمرا لا داعي له. ولكن قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥١ يفسر حاليا بأنه يمنع المحكمة من توظيف هؤلاء المتدربين الداخليين لفترة ستة أشهر بعد استكمال تدريبهم الداخلي. وبدون تفسير أو إذن لقلم المحكمة، ستمنع المحكمة من تنفيذ هذا الحل.

وأود أن أناشد المجلس أن يطلب من الأمانة العامة إعادة النظر في هذه المسألة والتوصل إلى حل واقعي ومرن. ونظرا للفترة المحدودة لعمل المحكمة، وكونها ليست مدمجة بالكامل في الأمانة العامة ولاهتمام المنظمة باستراتيجية انجاز المحاكمات، فإنني اعتقد أن الحجة مقنعة لإعطاء ضوء أخضر ضيق النطاق. ولذلك سأغدو ممتنا على دعم المجلس الصريح لهذا الاقتراح وعلى مساعدته في الحصول على الموافقة اللازمة على هذا التدبير الذي لا تترتب عليه نفقات، ولن يطبق على أي حال سوى على عدد صغير للغاية من المتدربين الداخليين.

وأخيرا، أنوه إلى أن الرئيس روبنسون لفت اهتمام المجلس بالفعل إلى صعوبة إيجاد أماكن مناسبة للأشخاص المدانين لقضاء الأحكام الصادرة بحقهم. وأرى أنه من المفيد للغاية لو أمكن للمجلس تكرار الطلب الذي قدمه في القرار ١٩٩٣ (٢٠١١)، ملتمسا من الدول التعاون مع طلبات المحكمة فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام.

وبعد استعراض نجاحات المحكمة في الماضي ووصف أعمالنا الحالية والتحديات، سأتطرق بشكل موجز للمستقبل. ولا مفر من أن إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية، بقضاة لا تدفع أجورهم إلا على أساس يوم العمل، سيمثل العديد من التحديات للمحكمة. فنحن نتحرك في مجال لم يطرق من قبل. وأنا شخصيا ملتزم بجعل الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية وعملها سلسا بقدر الإمكان.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أعرب عن مدى تشرفي بالعمل للمرة الثانية رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. ويشرفني أنني اقتفيت خطى سلفين هما القاضيان باتريك روبنسون وفاوستو بوكار. فقد عززت جهودهما المتميزة المحكمة بقدر كبير.

إن المحكمة التي ولدت من رحم الظلام الناجم من تفكك يوغوسلافيا، واجهت تحديات صعبة بصورة خاصة في أعوامها الأولى. ومع أن وجود المحكمة سينتهي قريبا، فإنها ستترك عالما متغيرا، وستكون تركتها دليلا دامغا على التزام المجتمع الدولي بتحقيق العدالة: وهي أسمى المثل العليا الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي خان.

القاضي خان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم التهنئة للقاضي ميرون على انتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا للمرة الثانية. كما أهنئ ممثل الاتحاد الروسي، الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وأهنئ أيضا ممثلي أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب على انتخاب دولهم أعضاء في مجلس الأمن اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأتمنى لهم جميعا أكثر فترات الخدمة نجاحا.

كما أود أن أشكر ممثلي البرازيل والبوسنة والهرسك وغابون ولبنان ونيجيريا على خدمة دولهم في مجلس الأمن وهي تقترب من استكمال فترة عملها، وأن أعرب عن تقدير المحكمة بكاملها لجميع حكومات البلدان الأعضاء في مجلس الأمن على دعمها المستمر بينما نقترب من استكمال أعمالنا.

وعلى وجه الخصوص، تقدر المحكمة غاية التقدير الإجراء العاجل الذي اتخذه المجلس في القرار ١٩٩٥ (٢٠١١)، بجعل القضاة المخصصين مؤهلين للانتخاب لمنصب رئيس ونائب رئيس المحكمة وتمكينهم من التصويت في الانتخاب لهذين المنصبين.

وفي خطابي هذا وهو الثاني لأعضاء مجلس الأمن، يسرني أن أبلغ المجلس بالتقدم الايجابي للغاية الذي أحرزناه منذ خطابي السابق (انظر S/PV.6545).

وقد صدرت جميع الأحكام المتوقع استكمالها خلال الأشهر الستة الماضية، وسيصدر الحكم النهائي في المحاكمة التي تشمل عدة متهمين في ظرف أسبوعين. وعلاوة على ذلك، من المتوقع استكمال أعمال المحاكمات بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأعمال الاستئناف في طريقها نحو الاستكمال بنهاية عام ٢٠١٤.

وفي حزيران/يونيه، أصدرت المحكمة حكما تاريخيا في قضية بوتاري التي تشمل ستة متهمين – وهي أكبر محاكمة في تاريخنا – وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر أصدرت المحكمة حكما في قضية بيزيمونغو وآخرين فيما يتعلق بأربعة متهمين. كما صدر الحكم في الشهر الماضي في قضية نداهيمانا المتهم

فيها شخص واحد، وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر سيصدر الحكم، وفقا للتقديرات المقدمة إلى هذا المجلس منذ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٠، في القضية الأخيرة التي تشمل عدة متهمين، قضية كاريميرا وآخرين.

وفي الوقت الحالي، لا تزال هناك قضية واحدة فقط في مرحلة تقديم الأدلة ومن المتوقع أن تنتهي في موعد غايته أوائل عام ٢٠١٢. وبعد كانون الأول/ديسمبر، سنكون في انتظار صدور الحكم في ثلاث قضايا يشمل كل منها متهما واحدا، ومن المتوقع إصدار جميع هذه الأحكام في النصف الأول من عام ٢٠١٢. وإذا ما حدثت اعتقالات في القضايا الثلاث العالقة المتصلة بانتهاك حرمة المحكمة في المستقبل القريب، نتوقع أن تبدأ المحاكمات في أوائل عام ٢٠١٢.

أتحول، تاليا، إلى طلب هام أرسلته مؤخرا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، سعيا إلى تمديد فترة ولاية عدد من القضاة، بما يتوازى مع العمل المتبقي. ومن المقرر أن تنتهي فترة ولاية جميع القضاة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، أو قبل ذلك إذا ما أكملوا مهامهم قبل ذلك الحين. والتمديد مطلوب للانتهاء من جميع الأنشطة القضائية وفقا لاستراتيجية الإنجاز. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي لتبسيط القاضي ميرون لتكليف القضاة المخصصين بقضايا انتهاك حرمة المحكمة. وسيكون لذلك تأثير إيجابي على قدرة المحكمتين على تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز.

وفي حزيران/يونيه، أحالت المحكمة للمرة الأولى قضية إلى محاكم رواندا للنظر فيها. واستأنف المتهم، جان بوسكو أوينكيندي، قرار إحالة قضيته. ونتوقع البت في هذا الاستئناف قريبا. وإذا ما تم تأييد قرار الإحالة الصادر عن الدائرة الابتدائية في الاستئناف، ستحال القضية إلى رواندا وسيتقدم المدعي العام بأربعة طلبات أخرى لإحالة قضايا. وسيجري التعامل معها جميعا في النصف الأول من عام ٢٠١٢. غير أنه في حالة قبول استئناف أوينكيندي، لن تحال محاكمته إلى رواندا. وفي هذه الحالة، ستجري محاكمة أوينكيندي في المحكمة ومن المنتظر أن تنتهي بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وقد يصدق القول ذاته على قضية برنارد مونياغيشاري، الذي ألقي القبض عليه في شهر أيار/مايو من هذا العام.

ولا يزال هناك تسعة فارين مطلوبين للمحاكمة أمام المحكمة. ومن أجل المساعدة على ضمان أن تظل الأدلة متاحة فيما يتعلق بثلاثة من الهاربين كانوا يشغلون مناصب عليا، فيليسيان كابوغا وبروتايس مبيرانيا وأوغسطين بيزيمانا، اتُخذت إجراءات حفظ الأدلة بموجب المادة ٧١ مكررا. وانتهى المدعي العام من حفظ الأدلة في القضايا الثلاث جميعا. وفي إطار القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يحق للمحامي المناوب الذي يدافع عن متهم هارب أن يتخذ إجراءات لحفظ الأدلة أيضا. وفي قضية كابوغا، جرت الموافقة على طلب محامي الدفاع المناوب التحقيق، والتحقيقات جارية حاليا. وفي القضيتين الأخريين، لم نتلق طلبا كهذا.

وأحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، على مضاعفة جهود التعاون مع المدعي العام لكي لا يفر أي هارب من العدالة.

وكما شددت أمام الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/66/PV.58)، فإن التحدي الأكبر الذي يواجهنا في الشهور المقبلة لا يزال الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة. فقد ترك ما يقرب من ثلث موظفي الدوائر القانونيين العمل للالتحاق بوظائف أكثر استقرارا خلال الشهور القليلة الماضية فحسب. ورحيل هؤلاء الموظفين ذوي الخبرة يؤدي إلى فقدان الذاكرة المؤسسية، مما يعوق بشكل كبير قدرتنا على العمل ضمن الأطر الزمنية المتوقعة. وعلاوة على ذلك، يواجه الموظفون الباقون في المحكمة زيادة عبء العمل بشدة،

الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى انخفاض معنوياتهم أكثر وزيادة المغادرين.

ونحن نقدر أن هذا المجلس يواصل تسليط الضوء في قراراته على أهمية الحفاظ على مستويات كافية من الموظفين في المحكمتين. ومن الضروري مواصلة الجهود لتحسين المرونة في الشروط التعاقدية لضمان أن يكون لدينا العدد الكافي من الموظفين لتحقيق أهداف استراتيجيتنا للإنجاز. وفي هذا السياق نفسه، أردد الشواغل التي عبر عنها الرئيس ميرون بشأن مشكلة تواجهها المحكمتان ألا وهي: المعدل المثير للقلق لاستتراف الموظفين القانونيين المبتدئين في الدوائر. وأنا أؤيد بشدة اقتراحه السماح بتعيين أكثر المتدربين تأهيلا موظفين في المحكمتين مع استثنائهم من شرط مرور ستة أشهر قبل الترشح لوظيفة، لأن من شأن ذلك أن يساعد إلى حد كبير في الحفاظ على مستويات كافية من الموظفين للمحكمتين في شهورنا الأخيرة.

وتتمثل مشكلة أخرى تزداد صعوبة وأود التطرق إليها مرة أخرى في نقل الأشخاص الذين تتم تبرئتهم. ففي نطاق الولايات الوطنية، يجري الإفراج عن الشخص الذي تبرئ ساحته من اتهامات جنائية ويُسمح له بإعادة الاندماج في المجتمع بشكل كامل. ولأنه لا توجد آلية رسمية لتأمين المساعدة من الدول الأعضاء لنقلهم، يضطر الأشخاص الذين برأتهم المحكمة للبقاء في بيوت آمنة في أروشا.

ومع حصول متهمين آخرين على البراءة مؤخرا، زاد عدد الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والذين لا يزالون تحت حماية المحكمة إلى خمسة، بما في ذلك شخص موجود في أروشا لأكثر من خمس سنوات منذ أن أكدت دائرة الاستئناف براءته. ويعمل المسجل مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لإيجاد حلول لهذه المشكلة. ونأمل أن تؤيد الدول الأعضاء اقتراحهما المشترك المقبل بهذا الخصوص.

وأود أن أناقش، تاليا، برنامجا هاما يحتاج إلى دعم الحكومات الممثلة هنا. ففي عام ٢٠٠٤، أنشأت المحكمة، التزاما منها بمساعدة رواندا في طريقها إلى الانتعاش، مستوصف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التابعة للأمم المتحدة لعلاج ضحايا وشهود الإبادة الجماعية في رواندا. ولا يوفر المستوصف العلاج الطبي الحيوي للمرضى الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض مثل السل والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والملاريا فحسب، ولكنه يوفر أيضا أحد المصادر القليلة المتاحة للسلوى لمرضاه.

وبالنسبة لهؤلاء الضحايا، ربما لا تكون الإبادة الجماعية قد حصدت أرواحهم، لكنها سلبتهم كرامتهم وثقتهم وأمنهم. بمساعدة موظفي العيادة ذوي التدريب العالي وجلسات الاستشارة الطبية، يصبح المرضى قادرين على استعادة ذلك ببطء. ويمكن ملاحظة نجاح العيادة من خلال إحصاءاتها. فخلال عامها الأول، قدمت العيادة العلاج لنحو ٢٠٠ مريض. وبحلول عام ٢٠١١، ارتفع ذلك العدد إلى نحو ١ ٠٠٠. والعيادة التي تعتمد على التبرعات الطوعية، تواجه الإغلاق بسبب نفاد الأموال. أرجو أن تنظر حكوماتكم الممثلة هنا في الإسهام في صندوق الاستئمان الذي تعتمد عليه العيادة.

وسأقدم الآن أحدث المعلومات بشأن الأعمال التحضيرية لفرع أروشا لآلية تصريف الأعمال المتبقية أمام المحكمتين.

من المقرر أن يبدأ فرع أروشا عمله في تموز/يوليه ٢٠١٢. وبالإضافة إلى أعباء العمل الثقيلة أصلا، يعمل موظفو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة دون كلل، في إطار التنسيق مع مكتب الشؤون القانونية للتحضير للعملية الانتقالية. ومن بين

الأعمال التي أنجزت بالفعل، تقديم إسهامات مهمة في مقترح الميزانية الأول للآلية. وقدمت كلتا المحكمتين أيضا، وستستمر في تقديم تعليقات بشأن مشروع آلية القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

وسيكون فرع أروشا لآلية تصريف الأعمال المتبقية أيضا مقرا لمحفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وسوف تتضمن تلك المحفوظات ما يناهز ٩٠٠ ٠٠٠ صفحة من النصوص المستنسخة الحرفية والتسجيلات الصوتية وبالفيديو لما يزيد على ٦ ٠٠٠ يوم محاكمة، وكذلك ما يربو عن ١٠ ٠٠٠ قرار غير نهائي وأحكام صدرت بحق جميع الأشخاص خلال المحاكمات. ونظرا لأن محفوظاتنا من أطول المحفوظات أجلا، وأكثر مشاريع إرثنا دواما، فإنها ستساعد على ضمان استمرار وعي المجتمع الدولي بالمعركة ضد الإفلات من العقاب التي خاضتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لسنوات عديدة.

كما نعتزم خلال الأشهر المقبلة أيضا التركيز على مواصلة عمل إرث المحكمة في المنطقة. من هذا المنطلق، فإننا نخطط لحلقة عمل إقليمية بشأن القانون الجنائي الدولي لفائدة المحامين والفقهاء والقضاة في شرق أفريقيا في مستهل سنة ٢٠١٢.

وكانت المحكمة قد قطعت خطوات كبيرة إلى الأمام في الأشهر الستة الماضية وعملنا قد اكتمل تقريبا. وإذا ألقينا نظرة إلى الوراء على سنوات عديدة من العمل الشاق للمحكمة، ثمة الكثير الذي يتعين الافتخار به.

لقد شكّل إنشاء محاكم مخصصة خطوة رائدة من قبل المجتمع الدولي ترتكز على الأهداف النبيلة للمساءلة والعدالة وإنهاء الإفلات من العقاب. وبناء على إطار أسلافهما، كانت المحكمتان بمثابة جسر للمزيد من المحاكم والهيئات القضائية التي أنشئت مؤخرا والمدعومة دوليا. وقمنا معا بتطوير القانون الجنائي الدولي منذ مرحلته الجنينية. ومن هنا تشكل المحكمتان دليلا مقنعا على تطورنا المشترك في اتجاه نظام أكثر فعالية للعدالة الدولية، نظام يساءل فيه مرتكبو الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

كجزء من ولايتنا للمساهمة في السلام الدائم والمصالحة في المنطقة، أعطت المحكمة صوتا للآلاف من الضحايا. واستمعت المحكمة لما يزيد عن ٢٦ ٠٠٠ ساعة شهادة لما يزيد عن ٣ ٢٠٠ شاهد. وشهاداتهم التي تصف الأحداث المروعة للإبادة الجماعية ستظل محفورة إلى الأبد في ذاكرة جميع الذين كانوا جزءا من تلك العملية الهامة. لأجل تشريفهم، عملنا خلال أشهرنا الأخيرة بطاقة متجددة، مكرسين أنفسنا للحفاظ على ذاكرة ضحايا الإبادة الجماعية بغية أن نترك لأولادنا الدروس والعبر التي استخلصناها في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر القاضية خان على إحاطتها الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيد برمرتز.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي لأتكلم عن التقدم الذي أحرزناه فيما يخص الانتهاء من ولايتنا.

تمثل التطور الرئيسي خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير في القبض على الهارب الأخير من المحكمة، غوران هادزيتش، وكما سبق أن أشار إلى ذلك الرئيس ميرون اليوم، فإنه من بين ١٦١ شخصا متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم يبق أي أحد طليقا.

وأهمية ذلك التطور متعددة الأوجه، وتذهب إلى أبعد من مجرد الإحصاءات. كما تعني الاعتقالات بأنه لم يهرب أي شخص في نهاية المطاف من قبضة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبأنه قد تمت إزالة

العقبة الأخيرة أمام استكمال ولايتنا. إن الاعتقالات تعني أيضا أنه تم إغلاق فصل هام وإشكالي في تعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حتى لو استغرق الأمر وقتا طويلا وتأخر تعويض الضحايا كثيرا.

ونأمل أن تعني الاعتقالات أيضا آفاقا أكثر إشراقا للعدالة الدولية. على مدى العقدين الماضيين، انتشرت العدالة الدولية في أجزاء متزايدة من العالم، لكن الصعوبات التي تكتنف اعتقال المشتبه بهم الرئيسيين معروفة تماما.

ويجدر التأمل في نجاح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتطبيق الدروس التي تعلمناها في المحاكم والهيئات القضائية الأخرى. وإن لم يعد للمحكمة المزيد من الهاربين، فذلك لأن المجتمع الدولي قد فهم أن العدالة أحيانا تكون مشروعا طويل الأجل. ولأن المجتمع الدولي قد استمر في الضغط وقدم حوافز إيجابية لصربيا لاختيار المساءلة بدل الإفلات من العقاب وسيادة القانون بدل الولاء الغير في محله لمجرمي الحرب.

باحتجاز ملاديتش وغوران هادزيتش، نحن الآن منشغلون تماما باستكمال محاكماتنا واستئنافاتنا. إن استراتيجية الإنجاز تتحول بسرعة إلى واقع. سيختتم عرض الأدلة في معظم محاكماتنا على الأرجح في الفترة المقبلة المشمولة بالتقرير. وسوف ينصب تركيزنا بعد ذلك على المحاكمات المتبقية، كراديتش وملاديتش وهادزيتش، فضلا عن إدارة عبئنا من قضايا الاستئناف حيث أنه سيتوسع بسرعة خلال السنة القادمة. إن مغادرة موظفين مهمين في أثناء النظر في قضايانا مشكلة مستمرة تتطلب النظر فيها بعناية وإيجاد حلول فعالة لها.

وما دامت لدينا قضايا مستمرة، سيظل ضروريا تعاون الدول، خصوصا في يوغوسلافيا السابقة. فيما يخص صربيا، فإن اعتقال الهاربين الأخيرين قد جعل علاقتنا التعاونية أكثر إيجابية. وفي تقريري المكتوب، أشدت بالعمل الجيد الذي قامت به سلطات بلغراد بقيادة الرئيس، خصوصا مجلس الأمن القومي، وفريق العمل الذي أنشئ لتعقب الهاربين، وموظفو مصالح الأمن الذين قاموا بعمليات الاعتقال. نحن أيضا مدينون للمجلس الوطني الصربي لتعاونه مع المحكمة، التي تنسق الاستجابات لطلباتنا للمساعدة. بفضل عمل المجلس، تلقينا معلومات نحتاجها لقضايانا على وجه السرعة، مما ممكنا من الوفاء بالمواعيد النهائية الضيقة لمحكمتنا.

خلال الفترة القادمة المشمولة بالتقرير، نرغب في رؤية نتائج تحقيقات صربيا حول الكيفية التي تمكن من خلالها الهاربون من اتهام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك ملاديتش وهادزتش، من الهرب من العدالة كل هذه السنوات. عقب الاعتقالين الأخيرين، تعهدت صربيا بمساءلة أي شخص ساعد الهاربين. خلال زيارتي لبلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت القليل من المتابعة لتلك المسألة، ونتوقع أن تقوم صربيا بالمزيد.

أنتقل الآن إلى التعاون بين مكتبي وكرواتيا. ونظرا لعدم وجود محاكمات مستمرة لأشخاص كرواتيين متهمين، فإن مكتبي يقدم القليل جدا من طلبات المساعدة إلى السلطات الكرواتية. وتعاملت دائرة التعاون مع المحاكم الدولية بشكل ملائم مع العدد المحدود من الطلبات التي قدمناها.

وخلال آخر بيان قدمته لمجلس الأمن (انظر S/PV.6545)، ذكرت أننا أعربنا عن قلقنا إزاء تصريحات صادرة عن سلطات كرواتية رفيعة المستوى تشكك في صحة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد تعززت شواغلنا في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. ومسؤولو الدولة على أعلى مستوى في كرواتيا ما زالوا يبجلون السلوك غير المشروع في زمن الحرب ويشككون في نزاهة الأحكام التي تصدرها المحكمة. والتشريع الذي صدر مؤخراً

بإلغاء لوائح الاتهام بارتكاب جرائم حرب التي أصدرتها صربيا ضد مواطنين كروات إنما يعزز هواجسنا.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، بوسعي أن أشير إلى إن التعاون اليومي مع مكتبي مستمر بصورة طيبة. ومع ذلك، فإننا نرى مؤشرات مقلقة بأن الاستراتيجية الوطنية بشأن جرائم الحرب تواجه صعوبات وأن المطلوب القيام بعمل عاجل لعكس مسار الموقف. وقضية رادوفان ستانكوفيتش مؤشر لمشاكل أوسع نطاقاً. وستانكوفيتش، الذي أحالته محكمة يوغوسلافيا بموجب المادة ١١ مكرر، أدانته محكمة الدولة في البوسنة والهرسك وحكم عليه بالسجن ٢٠ عاماً. وقد فر من السجن في فوكا قبل أكثر من أربع سنوات، ولم تبذل جهود تذكر لإعادته إلى سجنه. وما زلنا نحاول أن نفهم لماذا تبدو السلطات في البوسنة والهرسك غير مبالية بالبحث عن فارٍ ارتكب جرائم حرب ضد مواطنيها ولم يحترم عمليتها القضائية. ولا بد أن تؤدي البلدان المجاورة أيضاً دورها في تسوية مسألة ستانكوفيتش. وهنا، أيضاً، لم نلمس أي عمل يذكر، رغم طلباتنا المتكررة في هذا الشأن.

وبصفة أعم، وخلال رحلتي إلى سراييفو قبل شهر واحد، لاحظت أن الإرادة السياسية محدودة والموارد غير كافية لاستكمال الملاحقات القضائية المتبقية على جرائم الحرب. وقد تراكم عبء عمل كبير من القضايا، بما في ذلك ملفات التحقيق المحالة من محكمة يوغوسلافيا، والقضايا لا تنقل بكفاءة بين المدعين العامين على مستوى الدولة والكيانات. وما زلنا نشعر بالقلق أيضاً إزاء الهجمات السياسية المتكررة ضد الهيئة القضائية في البوسنة والهرسك، الأمر الذي يقوض الاستراتيجية الوطنية بشأن جرائم الحرب. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البوسنة والهرسك على اتباع نهج أنجع صوب المساءلة عن الفظائع المرتكبة في زمن الحرب.

وإذ تكتسب استراتيجية الإنجاز زخماً، كذلك الحال في استعداداتنا لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واصلنا العمل مع زملائنا في قلم محكمة يوغوسلافيا ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لتيسير انتقال سلس. وقد سمعنا وفهمنا رسالة المجلس بأن تلك الآلية يجب أن تكون عملية صغيرة وذات كفاءة. وكانت تلك الرسالة ماثلة في أذهاننا بقوة لدى إعداد أول اقتراح بميزانية لمكتبنا المناظر داخل آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد أبقينا التكاليف عند الحد الأدنى بضمان أن يكون معظم الوظائف مزدوجة المهام مع محكمة يوغوسلافيا خلال المرحلة الأولى من عمليات الآلية.

وبعد ١٦ عاماً من توقيع اتفاق دايتون للسلام، أنجزنا المهام التي طال انتظارها، حيث أن كل من تقاضيهم محكمة يوغوسلافيا قد خضعوا للمساءلة، أو سيخضعون لها في القريب العاجل. وهذا التطور الإيجابي يجدد طاقتنا للعمل الذي ينتظرنا، ولكننا في الوقت نفسه نرى في الأفق تحدياً كبيراً آخر. فالاستراتيجيات الوطنية بشأن جرائم الحرب في المنطقة، وخاصة في البوسنة والهرسك، أخذت تتعثر. وإذا هي تُرِكت للفشل، سيتعرض إرث المحكمة، والمصالحة وسيادة القانون أيضاً، للخطر.

ومن السهل أن أتناول تلك المشاكل بإسهاب. ولكن، عوضاً عن ذلك، أريد أن أختتم بالتشديد على الفرصة السانحة الآن أمام القادة في دول يوغوسلافيا السابقة. فإذا كانت لديهم الشجاعة والالتزام، يمكن لأولئك القادة أن يختاروا مستقبلاً يقوم على أساس المساءلة وسيادة القانون، بدلاً من النزعة القومية والنزاع. غير أن النجاح يتطلب منهم تنحية جداول أعمالهم السياسية الضيقة الأفق والقصيرة الأمد. وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بدوره البالغ الأهمية أيضاً. وندعو مجلس الأمن إلى أن يبدي نفس الالتزام والتبصر في مساعدة دول المنطقة على تدعيم التزامها بالعدالة، مثلما

فعلت خلال العقدين الماضيين في بناء نجاح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد براميرتز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أسجل عميق امتناني لقرار مجلس الأمن بتجديد ولايتي كمدع عام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لولاية أخرى. وإنني مدين بشدة للمجلس ولمعالي الأمين العام على دعمهما المستمر لي ولمحكمة رواندا في اضطلاعنا بمسؤولياتنا. وأتطلع، بدعمهما، إلى إنجاز ولاية المحكمة على النحو الملائم خلال هذه الولاية.

بعد قرابة ١٧ عاماً من إنشائها – وبعد إصدار ٩٣ لائحة اتهام، و ٨٣ حالة اعتقال، واستكمال محاكمة ٧٠ متهماً، مع صدور ٦٠ حكم بالإدانة و ١٠ أحكام بالبراءة، ووقف محاكمة ٥ متهمين، وإحالة اثنين من المتهمين إلى فرنسا لمحاكمتهما، و ٩ فارين – تشرف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اليوم على استكمال مرحلة مهمة من ولايتها، وتتمثل في الانتهاء من كل المحاكمات الابتدائية.

وخلال الشهور الستة الماضية، استكملنا مرحلة المرافعات بالنسبة لأربعة من المتهمين. والمحاكمة الوحيدة المستمرة هي محاكمة أوغسطين نغيراباتوار. وحتى الآن، نطقت المحكمة بالحكم في كل القضايا المتعددة المتهمين، ما عدا قضية كاريمبرا وآخرين، المقرر النطق بالحكم فيها في كانون الأول/ديسمبر. والإجراءات الخاصة بحفظ الأدلة بموجب المادة ٧١ مكرر ضد الفارين الرئيسيين الثلاثة كابوغا ومبيرانيا وبيزيمانا – ما زالت مستمرة، ويسرني أن أبلغ المجلس أن تقدما كبيراً قد تحقق، حيث انتهت مرحلة الادعاء من تلك المحاكمة في القضايا الثلاث جميعها.

وفي الوقت الحالي، لا يوجد غير محتجزين اثنين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هما أوينكيندي ومونياغيشاري، ومحاكمتهما باتت وشيكة. وفي قرار تاريخي صدر في حزيران/يونيه، وافقت دائرة الإحالة بمحكمة رواندا على طلب المدعي العام بإحالة قضية أوينكيندي إلى رواندا لمحاكمته بموجب المادة ١١ مكرر من القواعد الإجرائية للمحكمة. وقد فعلت المحكمة ذلك – بعد الاطلاع على الإطار القانوني في تلك الولاية القضائية، وجهود بناء القدرات بغية تحسين النظام القانوني في رواندا – اقتناعاً منها بأن المتهم سينال محاكمة عادلة في رواندا. وتلك أول قضية تحيل فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا متهماً لمحاكمته في رواندا، بل هي بالأحرى أول حالة من نوعها في أي ولاية قضائية أفريقية.

والقضية الآن بانتظار نظرها في دائرة الاستئناف بمحكمة رواندا. وقرار الدائرة في الحالتين سيكون له أثره على استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية لرواندا. فإذا تأكدت الإحالة، أتوقع أن يمهد ذلك الطريق لإحالة المحتجز الآخر المتبقي الوحيد لمحاكمته. وسنشرع أيضاً في جلسات المرافعات والبت في طلبات الإحالة المقدمة بالفعل فيما يتعلق بقضيتين أخريين. وعلاوة على ذلك، سأتقدم بطلبات إضافية لإحالة أربعة من الفارين المتبقين، وبذلك لا يتبقى سوى قضايا الفارين الرئيسيين الثلاثة.

وعليه، سيكون التقاضي بشأن إحالة القضايا جانباً هاماً من عبء عملنا في الشهور القادمة. ولذلك، فإن تأكيد دائرة الاستئناف للإحالة لن يترتب عليه بدء أي محاكمات جديدة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وسوف يركز مكتبي أيضاً على المقاضاة والإدارة لقضايا الاستئناف، وتعقب الفارين، وتلبية الطلبات الأجنبية للمساعدة والإعداد لانتقال سلس وفعال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وبعد النطق بالأحكام في قضيتين متعددتي المتهمين وقضية واحدة ذات متهم وحيد، تشتمل مجتمعة على ١٥ متهماً، ومع توقع النطق بأحكام أخرى في قضية كاريميرا وآخرين، وثلاث قضايا تشمل كل منها متهماً واحداً، أي ٥ متهمين آخرين – ليكون الإجمالي ٢٠ – يتوقع مكتبي زيادة ملموسة في عبء العمل الملقى على عاتق شعبتنا المختصة بالاستئناف والفتاوى القانونية خلال عام ٢٠١٢ وجزء من ٢٠١٣. والشعبة الآن مشغولة تماماً بالفعل في أعمال المقاضاة والرد على العديد من دعاوى الاستئناف في عدد من القضايا الأخرى، بما يشمل ١٨ متهماً ومجموع ٢٤ استئناف منفصل.

ولا يزال تعقب الفارين التسعة المتبقين والقبض عليهم يمثل تحدياً رئيسياً لإنجاز سليم وفي حينه لأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولذلك، فإنه يبقى واحداً من أولويات مكتب المدعي العام. ونعتزم تكثيف أنشطتنا في هذا الإطار، سعياً للتخفيف من عبء العمل الذي سيترك لآلية تصريف الأعمال المتبقية من خلال إحالة عدد أصغر من الفارين إليها عندما يبدأ فرعها في أروشا عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ولذلك، فقد واصلت اتصالاتي الدبلوماسية مع دول معنية لضمان تعاونها في تعقب الفارين المتبقين وإلقاء القبض عليهم. وهذه المبادرات تكمل الجهود المستمرة التي تبذلها وحدة التعقب في مكتبي. وأرجو أن تؤدي زيادة التعاون، لا سيما من جانب الدول الأعضاء في مؤتمر البحيرات الكبرى، إلى إلقاء القبض على الفارين الكثيرين المتواجدين في أراضي تلك الدول وتقديمهم للمحاكمة، لتخدم بذلك مصالح كل من العدالة العالمية والسلام والاستقرار الإقليميين.

لقد أعيد تفعيل فرقة العمل المشتركة بين محكمة رواندا والشرطة الكينية وتشغيلها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لتأمين القبض على فليسيان كابوغي ونقله إلى محكمة رواندا لمحاكمته. ينبغي أن تتعاون كينيا تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإنهاء المسألة بشكل مرضٍ. وأود أن أسجل تقديرنا لاشتراك دول أعضاء أخرى أسهمت في أعمال فرقة العمل.

وما برحنا نواجه صعوبات فيما يتعلق باعتقال بروتايس مبيرانيا، أحد الفارين الرئيسيين الذين قررت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين محاكمته. وتشير المعلومات الموثوقة التي وردت إلى المحكمة الجنائية لرواندا إلى وجود مبيرانيا في زيمبابوي. وينبغي لمجلس الأمن أن يطلب من كل من كينيا وزمبابوي الوفاء الكامل بالتزاماتهما القانونية في هذا الصدد، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ويضطلع مكتبي حالياً، من أجل تعزيز فعالية الاستعداد للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية والتخفيف من عبء عملها، بتحديث ملفات قضايا ستة من الفارين لضمان استعدادهم للمحاكمة أمام الآلية أو إحالتهم إلى السلطات القضائية الوطنية، حسبما تقتضيه الحالة. ومن المتوقع أن تختتم هذه العملية بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٢.

وتمثل الزيادة المطردة في عدد وأصل الطلبات الأجنبية المقدمة إلى مكتبي فيما يتعلق بدعم التحقيقات والمحاكمات الوطنية، مؤشرا قويا على تزايد الشراكة بين نظم العدالة الوطنية والمحاكم الدولية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب عبر المساءلة القانونية. ففي عام ٢٠١٠ تلقى مكتبي وأكمل الإجراءات المتعلقة بـ ١٤٣ طلباً تم تقديمها من قبل ١٢ بلدا. وتمكنا في الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى تشرين الثاني/نوفمبر من معالجة ١٠٦ من هذه الطلبات،

قدمت من ٢٦ دولة من الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن يؤدي النمو المستمر في عدد هذه الطلبات، فضلاً عن تزايد عدد الدول المستفيدة من الخدمة إلى استهلاك قدر كبير من وقت وموارد آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي ذلك الصدد، نحن ملتزمون بضمان تمكين الآلية من مواصلة تقديم تلك الخدمة الضرورية للدول الأعضاء بشكل فعال.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد نيل (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي تيودور ميرون، ورئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضية خالدة رشيد خان، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونعرب عن امتناننا أيضا للمدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، السيد سيرج برامبرتس، والمدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد حسن جالو، على مداخلاتهم.

ونلاحظ التقدم الذي أحرزته المحكمتان لإنهاء القضايا المعروضة عليهما. وتشجعنا الجهود التي بذلتها كلتاهما لضمان الانتهاء من عملهما في الوقت المناسب كي تبدأ الآلية الدولية مباشرة مهامهما المتبقية. وفي غضون هذا الشهر ستنتخب الجمعية العامة الـ ٣٥ عضوا في الآلية. وينبغي أن يذكرنا ذلك بالحاجة الملحة إلى إنهاء القضايا المتبقية في أقرب وقت ممكن.

ونؤيد بشدة ضرورة توفير موارد كافية للمحكمتين بهدف مساعدتها على إنجاز عملها. ونعترف بصعوبة الاحتفاظ بالموظفين في المحكمتين في وقت بدأتا فيه تقليص عملهما بينما يواصل الموظفون البحث عن وظائف مستقرة في أماكن أخرى. وبالتالي فإننا لا نزال ملتزمين بإيجاد طرق مبتكرة للاحتفاظ بالموظفين من ذوي الكفاءة، بما في ذلك من خلال الحوافز، وفقاً لما تقتضيه الحاجة.

وتتمثل إحدى الطرق الهامة لمساعدة المحكمتين على إتمام عملهما في إحالة القضايا إلى السلطات القضائية المحلية الملائمة وذات الصلة. وقد لاحظنا طلبات تتعلق بإحالة القضايا إلى رواندا وقرار المحكمة بإحالة عدد من قضايا المتهمين في الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية في المناطق الإقليمية.

ولا يزال وفدنا يشعر بالقلق من عدم رغبة الدول الأعضاء في الدخول في اتفاقات مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بهدف نقل الأفراد الذين إما قضوا عقوبتهم أو لم تتم إدانتهم. ونحث الدول الأعضاء، وخصوصاً في المناطق المباشرة التي توجد فيها هذه الحالات، أو حيث يوجد أفراد أسر أولئك الأفراد، على النظر في التوصل إلى اتفاقات من هذا القبيل مع المحكمتين. ونرحب بالبلاغ الذي ورد في تموز/يوليه بشأن نقل أحد المدانين من أروشا إلى إحدى الدول الأعضاء. ونعرب أيضا عن تقديرنا لحكومة تنزانيا على استعدادها لتقديم تسهيلات مؤقتة في هذا الشأن، عبر توفير منازل آمنة خاصة.

وتشدد جنوب أفريقيا على أهمية التعاون مع المحكمة، وفقا للقوانين ذات الصلة، ولا سيما المادة ٢٨ من النظام الأساسي لمحكمة رواندا والمادة ٢٩ من النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشدد على نحو خاص على الالتزام بالتعاون مع المحكمتين في تنفيذ اعتقال المطلوبين. وقد شهدنا هذا العام تقدما كبيرا في هذا الصدد باعتقال المتهمين الرئيسيين برنار منياغيشاري وراتكو ملاديتش وغوران حاجيتش. ونحث الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لتحديد مكان

المتهمين التسعة المتبقين الفارين واعتقالهم ثم تسليمهم في نهاية المطاف إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أخيرا، نود أن نسجل تقديرنا للتعاون بين محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة ومكتب الشؤون القانونية فيما يتعلق بالاضطلاع بما يلزم من عمل في سياق التحضير لبدء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك إعداد ميزانية مشتركة والعمل على صياغة النظام الداخلي.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعيها العامين على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية. وأود أن أوجه كلمة خاصة لتهنئة القاضي ميرون على انتخابه مؤخرا رئيسا لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، وأتمنى له كل التوفيق، وننقل عبره إلى القاضي روبنسون تقديرنا لعمله الممتاز بوصفه رئيسا للمحكمة.

لقد أحرز بعض التقدم الهام نحو تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بإكمال عمل المحكمتين خلال الفترة المشمولة بالتقارير الأخيرة بشأن المحكمتين والمدعين العامين.

وعلى رأس ذلك التقدم بطبيعة الحال، اعتقال راتكو ملاديتش، ثم مؤخرا غور غوران حاجيتش بوصفهما الفارين المتبقيين من المتهمين من قبل محكمة يوغوسلافيا السابقة. ويشكل ذلك تطوراً له آثار هامة على مكافحة الإفلات من العقاب في منطقة غرب البلقان. كما أزال أيضا حجر عثرة رئيسية على طريق مضي صربيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتسم بالأهمية ذاتها اعتقال برنار منياغيشاري الذي كان مثالا جيدا للتعاون المثمر بين محكمة رواندا والسلطات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب أيضا بحقيقة أن محكمة رواندا قد عملت جاهدة من أجل مواصلة السير على المسار الصحيح بغية استكمال جميع أعمال محاكماتها بحلول منتصف عام ٢٠١٢.

باختصار، فقد واصلت كلتا المحكمتين في غضون الأشهر الستة الماضية أداء عملهما القيّم للغاية في مجال المساءلة عن أسوأ الجرائم المرتكبة، بطريقة في غاية المهنية في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأسهمت كلتا المحكمتين أيضاً بجهود قيّمة في إنشاء الآلية الدولية لتصريف أعمالهما المتبقية في الوقت المناسب، بما في ذلك عن طريق الإسهام في العملية الجارية لصياغة النظام الداخلي وقواعد الإثبات، وإعداد الميزانية والأنشطة الضرورية الأخرى.

وأود، بصفتي رئيسا لفريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أن أثني على الدعم الذي قدمته كلتا المحكمتين ومكتب الشؤون القانونية، في المهام العديدة والمتباينة المتعلقة بتلك العملية المعقدة للغاية، التي تهدف إلى تمكين الآلية من البدء في مباشرة مهامها اعتباراً من اليوم الأول لإنشائها، وهو أول تموز/يوليه ٢٠١٢. وأغتنم الفرصة أيضا لأشكر جميع أعضاء الفريق العامل على تعاونهم في هذه المهمة الجماعية ولما قدموه من دعم لرئاسة الفريق.

وبذلك أنتقل إلى تناول التحديات التي تنتظرنا، وهي ذات شقين: أولا، الموظفون والموارد، وثانياً، الملكية الوطنية والتعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي.

فيما يتعلق بالتحدي الأول، فإن كلتا المحكمتين تشعران بقلق بالغ من أثر استتراف الموظفين ومسائل التوظيف على قدرتهما على الوفاء باستراتيجية الإنجاز التي أيدها المجلس. ولا تزال المشكلة مستمرة على الرغم من القرارات العديدة التي اعتمدها مجلس الأمن مؤخراً في هذا الشأن، بل يبدو أنها تزداد حدةً. وعليه، ينبغي إيجاد حلول مبتكرة وواقعية وفعالة وأن يتم تنفيذها على وجه السرعة.

وبالتالي، فإننا نشجع الحلول العملية والمخصصة، مثل تلك التي قدمها رئيسا المحكمتين ميرون وخان، فيما يتعلق بحوافز الاحتفاظ بموظفي المحكمتين والتنازل عن قاعدة الستة أشهر لتقديم طلبات الالتحاق بالوظائف الفنية، وهي حلول من شأنها أن تقدم مساعدة عملية في سياق تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمتين على حد سواء. علينا أن نضع في اعتبارنا الطبيعة الخاصة للمحكمتين المخصصتين باعتبارهما هيئتين قضائيتين تتطلبان تفسيرا مختلفا أو، على الأقل، أكثر مرونة للقواعد الإدارية العامة. تهدف هذه القواعد إلى تنظيم الأجهزة الإدارية للأمانة العامة، لا المحاكم المخصصة. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن ننسى ضرورة مواءمة ذلك التفسير مع الوضع الخاص لهاتين الهيئتين القضائيتين، اللتين تجاهدان للتقيد بالمواعيد النهائية للمحاكمات بينما تواصلان عملية إنهاء جميع أنشطة المحكمة.

وفي المقابل، فإن التدابير المقترحة من الرئيس ميرون لتسريع أعمال الترجمة، وبصفة خاصة، اعتزامه تعيين قضاة مخصصين لقضايا إهانة المحكمة قد يكون لها في الواقع انعكاسات هامة ومفيدة في ما يتعلق بتسريع عمل المحكمة تمشيا واستراتيجية الانجاز. ولذلك، فإن تلك التدابير تحسينات إدارية نرحب بها.

وفي ما يتعلق بالتحدي الثاني، وإذ تدخل المحكمتان المراحل النهائية من عملهما، فإن مسألة الملكية الوطنية الإقليمية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب المرتكبة في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة تكتسب أهمية جديدة. وفي هذا السياق، نرحب بجهود الاتصال وبناء القدرة الكبيرة التي تبذلها المحكمتان بهدف تعزيز المؤسسات القضائية المحلية وزيادة الوعي فيما بين أعضاء المجتمع المدني. ومن خلال تلك الجهود، فإن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تكفلان أن إرثهما المتمثل في ضرورة المساءلة والمصالحة سيؤتي ثماره بطريقة دائمة.

ومن العناصر الأساسية للملكية الإقليمية مدى تعاون الدول فيما بينها في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب. ونشجع على تعزيز التعاون في هذا الصدد. وينبغي ألا ننسى العدد الكبير من قضايا جرائم الحرب التي لا يزال يتعين رفعها أمام المحاكم المحلية.

ولا يمكن أيضا أن نشدد بما فيه الكفاية على أهمية التعاون مع المحكمتين، وفي هذا السياق، على ضرورة إلقاء القبض على الفارين التسعة الباقين الذين تبحث عنهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، نحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة الجهود الرامية إلى تيسير القبض على أولئك الفارين، ونشجع السلطات الكينية على مواصلة تعاونها في اقتفاء مكان وجود فيليسيان كابوغا.

وإذ نقترب من انتهاء عمل المحكمتين وعدد حالات الإدانة المتوقع، علينا أن نكون مستعدين للعدد المتزايد من الطلبات المقدمة من المحكمتين إلى الدول لاستضافة الأشخاص المدانين لقضاء مدد الأحكام الصادرة ضدهم وتلبية الحاجة إلى إيجاد استجابات ملائمة وفورية لتلك الطلبات. ويجب أيضا أن نجد حلولا نهائية لمعالجة حالة الأشخاص الذين قضى ببراءتهم، كأولئك الذين أشار إليهم رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذين ما زالوا قيد تدابير الحماية في منازل آمنة في أروشا لأنهم لا يستطيعون العودة بشكل آمن إلى مجتمعاتهم أو يجدون بلدانا مضيفة مستعدة لقبولهم أو قادرة على قبولهم. هذه حالة غير مستدامة ذات آثار تتعلق بحقوق الإنسان، ويجب إيجاد حل عاجل لها.

وفي الختام، تود البرتغال أن تهنئ رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين لهما وموظفيهما على عملهم الممتاز.

وبالإضافة إلى الأنشطة المتصلة بالمحاكمات بموجب استراتيجية الإنجاز، فإنهم يضعون أيضا الأسس من أجل المستقبل. إنهم يساعدون في إنشاء آلية المسائل المتبقية ويساعدون بلدان المناطق المعنية وسلطاتها القضائية ومجتمعاتها المدنية فيما تتولى المهمة الحيوية المتمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم.

السيد أيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب مرة أخرى عن كامل دعم ألمانيا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولإسهاماتهما القيمة في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية. وأشكر أيضا الرئيس ميرون والرئيس خان، وكذلك المدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على تقريريهما (انظر S/2011/716 و S/2011/731) وأشيد بهم على إنجازاتهم الكبيرة في الأشهر الأخيرة. اسمحوا لي بأن أؤكد لهم أننا نحيط علما بمقترحاتهم وأفكارهم لتحسين كفاءة المحكمتين وأننا مستعدون لدعمهم في تلك المساعي.

وفي هذا السياق، نشاطر الرئيس ميرون الرأي بأن الحظر الحالي من جانب الأمانة العامة على تشغيل المتدربين لفترة ستة أشهر بعد انتهاء تدريبهم لا ينطبق، بحكم مبرراته المنطقية، على محكمة مخصصة تقوم بإنهاء عملها.

ونلاحظ مع القلق أنهما، أثناء مضيهما في تقليص حجم المحكمتين استعدادا لإكمال عملهما، تواجهان تحديات جسيمة في استبقاء الموظفين. ويخلق هذا عبء عمل ضخم ويثقل كاهل بقية الموظفين. ونرحب بقرارات مجلس الأمن التي اتخذت في هذا الصدد، وآخرها القرار ١٩٩٣ (٢٠١١)، الذي دعا أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تكثيف التعاون مع المحكمتين وإتباع نهج مرن بغية إيجاد حلول عملية لمعالجة المسألة. ورغم أن المحكمتين تقتربان من المرحلة النهائية من استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما، ينبغي أن نظل نذكر أنه لا يزال هناك عمل مهم يتعين إنجازه.

إن اعتقال الفارين الذين طال هروبهما راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش وتسليمهما إلى المحكمة في لاهاي يؤذن باقتراب إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. إنه يبرهن أيضا على أن مستوى نفوذ وقبول المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في منطقة البلقان عال. إن هذا القبول والدعم هو الذي يمكن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من الإسهام بدرجة ملموسة في السلام والمصالحة في المنطقة عن طريق تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم. وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نرحب بالحكم الذي صدر هذا العام في قضية ”بوتاريه“ ضد ستة متهمين.

إن تعاون الدول شرط أساسي حاسم بالنسبة لعمل المحكمتين. إن دعمها يمكن المحكمتين من إنجاز ولايتيهما. تعتمد المحكمتان على إرادة وتصرفات الدول – جميع الدول – لا تلك المعنية بشكل مباشر لأنها أصبحت ملاذا للفارين فحسب، بل وتلك التي تتوفر لها المعلومات والأدلة ذات الصلة. ولذلك نذكر بالتزام جميع الدول بالتعاون التام مع المحكمتين، وهو أساسي وسيظل أساسيا لعمل المحكمتين.

وفي ما يتعلق بالتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومنطقة البلقان، نقدر أن الدول لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها تجاه المحكمة. ونلاحظ مع التقدير تعاون صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبصفة خاصة، فإن جهود صربيا لاعتقال الفارين الأخيرين وتسليمهما إلى المحكمة في لاهاي برهان على التزامها المرحب به تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأهدافها.

ومن الأهمية بمكان أن يقدم إلى العدالة من وجهت إليهم اتهامات. ولذلك، نشيد أيضا بتعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذي أدى إلى اعتقال الفار الذي طال هروبه برنارد مونياغيشاري في ٢٥ أيار/مايو وتسليمه. بيد أنه، مما يدعو إلى القلق أن تسعة متهمين ومطلوب القبض عليهم دوليا ما زالوا مطلقي السراح، من بينهم الهاربون الثلاثة الأعلى رتبة. وتهيب ألمانيا بالمجتمع الدولي، وبصفة خاصة الدول المعنية في المنطقة كفالة بذل كل الجهود الممكنة لتقديم أولئك الأشخاص إلى العدالة.

شدد مجلس الأمن، في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، على أن تسليم المتهمين من المستوى الأدنى والمتوسط إلى المحاكم الوطنية المختصة شرط أساسي لإنجاز عمل المحكمتين. وقد أحيلت قضايا ١٣ متهما إلى السلطات الوطنية في البلقان حتى الآن.

وترحب ألمانيا بالجهود الجارية التي تبذلها رواندا لتعزيز كل من نظامها القانوني الوطني وقدرتها على الفصل في القضايا التي تحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتعرب ألمانيا عن أملها في أن تسمح الإصلاحات في رواندا في نهاية المطاف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بإحالة قضايا المتهمين من المستوى الأدنى إلى المحاكم الرواندية لمحاكمتهم.

وفي ما يتعلق بانتقال المحكمتين إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، نلاحظ أن المحكمتين تتخذان التدابير الضرورية لتيسير تسليم سلسل. ونشيد بهما لتحقيق مكاسب من زيادة أوجه كفاءة إدارة المحاكمات بغية تناول القضايا المتبقية بفعالية. ورغم أن تأخر القبض على متهمين فارين وتسليمهم ربما يكون قد أدى إلى تأخيرات معينة، إلا أننا واثقون من أنه سيتم الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لإتمام الانتقال إلى آلية المسائل المتبقية. وفي هذا السياق، نعترف بالإسهام الذي قدمه مكتب الشؤون القانونية بغية تشغيل آلية المسائل المتبقية.

السيد مكيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن دعم المملكة المتحدة الدائم لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن عمل هاتين المحكمتين أساسي لمكافحة الإفلات من العقاب وإحقاق العدالة للضحايا في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وأود أن أشكر الرئيس ميرون والرئيسة خان والمدعين العامين براميرتز وجالو على إحاطتيهما الإعلاميتين وتقريريهما الشاملين للغاية. وفضلا عن ذلك، وإذ نهنئ القاضي ميرون ونرحب بعودته إلى رئاسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود أيضا أن أعرب عن شكرنا للقاضي روبنسون على سنوات خدمته في الرئاسة. ونتمنى له التوفيق في المستقبل.

ونود أن نثني على الحكومة الصربية وقوات الشرطة والقضاء لإلقاء القبض على غوران هاديتش وراتكو ملاديتش ونقلهما إلى المحكمة. وكما يذكر التقرير (انظر S/2011/716)، يمثل هذان الاعتقالان معلما بارزا بالنسبة للمحكمة والعدالة الدولية. ومن الأهمية بمكان أن ينظم عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بكفاءة على امتداد الأشهر القادمة، بحيث يؤخذ في الاعتبار العمل الإضافي الذي ستخلقه هاتين القضيتين. واعتقال كل من ملاديتش وهاديتش ونقلهما إلى المحكمة دليل على استمرار التزام صربيا بالتعاون مع المحكمة وهما في الواقع معلمان تاريخيان في العدالة الدولية. ومع ذلك، من الهام أن يستمر دعم صربيا. ولا تزال تثار الأسئلة عن كيف تسنى لهذين الفارين الشهيرين تجنب إلقاء القبض عليهما. ونشجع السلطات الصربية على الاستمرار في العمل الجيد لكفالة أن

يحاسب على أعمالهم جميع الأشخاص المسؤولين عن دعم أي فارّ سابق.

ونحن مسرورون بوجه عام من مستويات التعاون الذي قدمته كرواتيا. وكما هو الحال مع صربيا، لا يزال التعاون القائم مع المحكمة مسألة أساسية. ونشاطر أيضا القلق من أن التقرير يثير مسألة التحيات التي بعث رئيس الوزراء كوسور إلى الجنرالين غوتوفينا وماركاتش، الذين أُدينا بارتكاب جرام حرب وجرائم ضد الإنسانية. ونؤكد مجددا أهمية أن تظهر كرواتيا التعاون التام مع المحكمة. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الرصد الذي تقوم به لجنة الاتحاد الأوروبي سيركز بشكل خاص على الالتزامات التي قطعتها على نفسها كرواتيا في مجال القضاء والحقوق الأساسية. وما برح ذلك جزءا أساسيا من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ونلاحظ الصعوبات التي برزت نتيجة لمستويات الملاك الوظيفي للمحكمة وندرك العبء الإضافي الذي يضعه على كاهل أعضاء الملاك الوظيفي الحالي. ولا نزال نشعر بالامتنان لجهودهم وتفهم المتواصل. وسيظل مستوى الملاك الوظيفي في المحكمتين مشكلة وهما تنجزان عملهما. وإلى أن يتم العثور على حل لهذه المشكلة، نشجع المحكمة على ترتيب أولويات مواردها الوظيفية بشكل فعال قدر المستطاع.

ونؤيد الجهود التي يبذلها القاضي ميرون لتعيين قضاة مخصصين للبت في العدد الكبير من قضايا انتهاك حرمة المحكمة ونرحب بضمانة ألاّ تسفر هذه التعيينات الجديدة عن تمديد ولاية هؤلاء القضاة. وفضلا عن ذلك، نحاول معالجة الصعوبات المتعلقة بالاحتفاظ بالموظفين ونعتقد أنه من المناسب إعادة النظر في تفسير النظم المطبقة على منع توظيف الأشخاص، الذين تلقوا التدريب الداخلي، لمدة ستة شهور. وإذ نؤيد هذا الإجراء نلاحظ أنه لن تترتب على الأمم المتحدة آثار مالية.

وإذ ننتقل إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإنه لا يزال يساورنا القلق إزاء عدد المتهمين الذين ما زالوا فارين. فلا يمكن إنجاز ولاية المحكمة حتى يتم إلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما كينيا وزيمبابوي، على تقديم دعمهما التام للمحكمة لكفالة أن يمثل جميع الأشخاص أمام العدالة. ومن المؤسف أن نلاحظ أن تقرير المحكمة (انظر S/2011/731) يفيد مرة أخرى أنه سيكون هناك تأجيل قصير في محاكمة نغيرابَتوار. ولا يزال يساور المملكة المتحدة القلق حيال تأثير ذلك التأجيل على قدرة المحكمة على الوفاء بالمواعيد المحددة المتفق عليها في استراتيجية الإنجاز. ولمعالجة هذه المسألة، نشجع المحكمتين على استكشاف الوسائل لتشاطر أفضل الممارسات، وذلك لتفادي زيادة التأخيرات. ومن الهام أيضا لاستمرار النجاح في استراتيجية الإنجاز أن تحال القضايا ذات الأهمية الدنيا على نحو سلس إلى الهيئات القضائية الوطنية وفقا للقاعدة ١١٢ مكرر من القواعد الإجرائية.

السيد أونو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر لرئيس والمدعين العامين لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة عن عمل المحكمتين.

ترحب نيجيريا بالتقدم الكبير الذي أحرزته هاتين الهيئتين الهامتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما. ومن المؤسف أن استمرار العجز في الملاك الوظيفي يعوق سرعة عملهما، رغم الدعوات المتواصلة، بما في ذلك من أعضاء هذا المجلس، لاتخاذ التدابير كي تتمكنا من الاحتفاظ بالموظفين أو استبدالهم. ولذلك يجب التوصل على نحو عاجل إلى حل لتحديات الملاك الوظيفي، بحيث يتيح للمحكمتين القدرة

على الإسراع في إجراءاتهما القانونية. وبذلك فإننا لا نطبق أحكام القرارات ١٩٥٤ (٢٠١٠) و ١٩٥٥ (٢٠١٠) و ١٩٩٣ (٢٠١١) فحسب بل الانتهاء في الوقت المناسب من استراتيجيات الإنجاز. وينبغي أن تكون النقطة التي ننطلق منها هي الاحتفاظ بالموظفين وإجراءات التعيين التي اقترحتها المحكمتان.

ولا يزال التعاون الفعال والمستدام مع المحكمتين من قبل الدول الأعضاء آلية حاسمة لتحقيق أهدافهما الأساسية ذات الأولوية. ويمثل إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هاديتش ونقلهما على وجه السرعة إلى لاهاي التعاون الذي ينبغي أن يكون موجودا بين الدول الأعضاء والمحكمتين. وهذا التعاون أساسي أيضا لمعالجة جميع القضايا المعلقة. ويتصف بأهمية مماثلة إلقاء القبض على برنار مُنياغيشاري من قبل سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذا التعاون مطلوب لدعم الجهود التي تبذلها المحكمة لتعقب الفارين التسعة المتبقين ونقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة أو أدانتهم. ونشاطر تقييم الأمين العام أن تلك الاعتقالات لن تقلل من المسؤوليات الملقاة على عاتق آلية تصريف الأعمال المتبقية والتكاليف المترتبة على تعقب الفارين فحسب بل من شأنها أيضا أن تمكن المحكمتين من تحقيق أهداف استراتيجيتي الإنجاز الخاصة بهما.

وبما أن بناء القدرة وأنشطة التوعية تشكل جوانب هامة من ولاية المحكمتين وإرثيهما، فإننا نشيد بالمحكمتين لزيادة أنشطتهما في هذين المجالين، لا سيما في مساعدة الدول على تعزيز قدراتها لإجراء المحاكمات في محاكمها بخصوص ما يزعم أنه انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ونشيد أيضا بهذه الحكومات والمنظمات التي تدعم هذه الجهود. وفي الواقع، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لهذه الأنشطة.

ونرى أن إعداد مشروع اقتراح بشأن الأحكام الإجرائية والإثبات للآلية خطوة هامة في الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وضمان الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونؤيد الخطط الرامية إلى نقل مهمات إدارة محفوظات المحكمتين ونظم المحكمتين وهياكلهما إلى الآليتين. وغني عن القول إن التنسيق المستدام فيما بين المحكمتين وبينهما وبين مكتبي المدعين العامين يظل أمرا حاسما لضمان الانتقال السلس إلى آلية لتصريف الأعمال المتبقية تتسم بالكفاءة والفعالية.

وستظل نيجيريا تدعم جهود المحكمتين في تحديد المسؤولية عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ونشيد بالرئيس والمدعي العام لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على قيادتهم المتفانية والتزامهم الثابت بالعدالة وسيادة القانون. ونقدر أيضا الإسهامات، التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الدوليتين، في ظل القيادة القدير للسفير موروايس كابرال في هذا المسعى النبيل.

السيدة دانلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أيضا الرئيس والمدعي العام لكل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولي لرواندا على إحاطاتهم الإعلامية وتقاريرهم الزاخرة بالمعلومات.

لقد جاءت هذه المناقشة في الوقت المناسب، خاصة نظرا للانتخابات المقبلة لقائمة القضاة لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وتغتنم البرازيل هذه الفرصة للتأكيد مجددا على فهمها أن القضاة الملتزمين هم أركان أية محكمة. ونشيد أيضا بالرئيسين والمدعين العامين للجهود التي يبذلونها لإنجاز المهمات القضائية المتبقية لمحكمتيهما في الموعد المناسب. ويتناول التقريران (انظر S/2011/716، المرفق الأول،

و S/2011/731) المسائل ذات الصلة بالأنشطة الحالية للمحكمتين والتركة التي ستخلفها هاتان الهيئتان للنظام العدلي الدولي. وأود اليوم أن أتطرق إلى بعض من تلك المسائل.

مما يستأثر بالاهتمام حقا أنه لم يبق أي فارين آخرين مطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بعد إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. ولكن بقاء الفارين التسعة المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا طلقاء يذكرنا بأهمية التعاون الفعال للدول الأعضاء باعتباره حجر زاوية وفاء المحكمة بولايتها. وتشدد البرازيل على القيمة الأساسية للعلاقة المؤسسية الوثيقة بين المحكمتين والنظم العدلية الوطنية.

مسألة الإبقاء على الموظفين ينبغي التعامل معها على سبيل الأولوية من قبل جميع هيئات الأمم المتحدة في سياق استراتيجيتي الإكمال الجاريتين. ومع اقتراب المحكمتين من نهاية أنشطتهما القضائية، سيترك الحفاظ على المستويات اللازمة من الموظفين أثرا إيجابيا على إنتاجية المؤسستين وعلى الأحكام التي ستصدرانها على السواء. وتتابع البرازيل باهتمام التدابير التي تتخذها المحكمتان في تنفيذ استراتيجيتي الإكمال. وسيشكل الانتقال السلس إلى آلية لتصريف المهام المتبقية تكون رشيقة وتعمل بكفاءة عنصرا أساسيا في محاربة الإفلات من العقاب والسعي إلى المحاسبة القضائية، وهما اثنتان من أهم المساهمات التي قدمتها المحكمتان للعدالة الدولية.

نعرف جميعا أن الأحكام الصادرة عن المحاكم لن تجلب وحدها السلام والمصالحة إلى أي منطقة. ولا بد من أن تكون المحاسبة وسيادة القانون جزءا من المعادلة الاجتماعية التي تكفل الوحدة الوطنية والتقدم. وهذا السيناريو لا يمكن تحقيقه بجهود أروشا أو لاهاي فقط. فجلب المحكمتين إلى المجتمعات المحلية المرتبطة بالأحداث التي أنيطت بالمحكمتين ولاية إجراء التحقيقات فيها يتسم بأهمية خاصة. وتشيد البرازيل بجهود المحكمتين لرفع مستوى الوعي بعملهما في صفوف الطلاب والباحثين الدوليين والمحليين والمهنيين القانونيين والصحفيين وغيرهم. وإن التشديد على أنشطة بناء القدرة مع المهنيين القانونيين في المجالات التي تأثرت سلبيا بهذه الجرائم يكتسي أهمية حاسمة. ونؤمن إيمانا قويا بأن التعاون الذي تبديه المحكمتان كلتاهما في بناء القدرة وتدريب المهنيين في النظم العدلية الوطنية يشكل جزءا هاما من تركتهما ومساهمة منهما في السلام الدائم.

السيد سلام (لبنان): أود بدوري أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، والمدعيين العامين فيهما، على تقاريرهم وإحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

أبدأ بالإشادة بالتقدم المحرز في أعمال كل من المحكمتين خلال الأشهر الستة المنصرمة من أجل إنجاز كافة المحاكمات بالسرعة المرجوة، دون الإخلال بمقتضيات العدالة. ونرحب بالإجراءات المتخذة بموازاة ذلك لتأمين الانتقال إلى آلية تصريف المهام المتبقية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونتفهم تماما ما جاء في التقريرين (S/2011/716 و S/2011/731) حول الصعوبات التي تواجهها المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا لإتمام أعمالهما بالشكل والوقت المناسبين. لذا نطالب باعتماد حل عملي دون إبطاء لضمان بقاء المختصين العاملين في المحكمتين في وظائفهم، وتأمين بديل عن الذين تركوا للالتحاق بوظائف أكثر ديمومة، لأن من شأن ذلك تفادي أي تأخير في إنجاز أعمال المحكمتين في التواريخ المفترضة. ونذكّر في هذا الصدد بقراري المجلس ١٩٩٣ (٢٠١١) و ١٩٩٥ (٢٠١١).

ونرحب بتوقيف جميع المطلوبين لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، وآخرهم راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. كما ندعو الدول المجاورة لرواندا بشكل خاص إلى تعزيز تعاونها مع المحكمة الدولية من أجل توقيف المتهمين التسعة الفارين. ومن ناحية أخرى، نضم صوتنا إلى ما جاء في التقرير عن محكمة رواندا فيما يتصل بضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لقضية الأشخاص المطلق سراحهم ولكنهم لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم والانخراط مجددا في مجتمعاتهم. وهذا برأينا يمس بحقهم الأساسي في العيش بكرامة وأمان مع عائلاتهم.

في ختام هذا العام نود التنويه بجهود الفريق غير الرسمي العامل المعني بالمحاكم الدولية، برئاسة البرتغال، وبالدور البناء الذي يؤديه مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة، من أجل المساهمة في إنجاح مهمة المحكمتين وتأمين الانتقال إلى آلية تصريف المهام المتبقية. ويعتبر لبنان أن ممارسات المحكمتين واجتهاداتهما ساهمت في الحد من الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا، كما ساهمت في إغناء القانون الجنائي الدولي وتطويره، وعززت سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي الختام، يهمنا أن نشدد على أنه لن يعم استقرار فعلي ولا سلام مستدام دون عدالة حقيقية.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد براميرتز، المدعي العام فيها، والقاضية خان، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد جالو، المدعي العام فيها، على إحاطاتهم الإعلامية. كما أود أن أغتنم الفرصة لأهنئ القاضي ميرون بمناسبة انتخابه لرئاسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا.

أود أن أدلي بالتعقيبات التالية على عمل المحكمتين. أولا، دخلت المحكمتان كلتاهما مرحلة إنهاء العمل الحرجة. وجميع الفارين المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا تم إلقاء القبض عليهم؛ وجميع محاكمات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بلغت مراحلها النهائية، مع توقع إنجاز مراحل ما قبل المحاكمة لجميع القضايا المتبقية في النصف الأول من العام المقبل. وقد لاحظنا التقدم الذي أحرزته كلتا المحكمتين، ونحثهما على مواصلة اتخاذ التدابير الفعالة وفقا لأحكام القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، حتى يتسنى لهما إكمال جميع أعمالهما بنهاية عام ٢٠١٤، وتحقيق الانتقال السلس إلى آلية تصريف المهام المتبقية. ويحدونا الأمل أن تعمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الأخرى معا من أجل استكشاف طرق مرنة ومجدية لمعالجة مصاعب المحكمتين فيما يتصل بالإبقاء على الموظفين.

ثانيا، نرحب بتعاون صربيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بتعاون البلدان في المنطقتين المعنيتين، في إلقاء القبض على الفارين ونقلهم إلى المحكمتين. إن التعاون الدولي، وبخاصة من قبل بلدان المنطقة، مهم جدا لقدرة المحكمتين على الاضطلاع بولايتيهما بسلاسة. وقد لاحظنا التحديات التي تواجهها المحكمتان في نقل المحكوم عليهم وفي تنفيذ الأحكام بالسجن الصادرة بحقهم وفي إعادة توطين المتهمين الذين برئت ساحتهم. وندعو البلدان القادرة على تقديم مزيد من الدعم والتعاون للمحكمتين إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة والنظر بطريقة إيجابية في إمكانية تقديم ذلك الدعم والتعاون لهما.

ثالثا، نرحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في إحالة القضايا إلى رواندا، ونشكر المدعي العام جالو على عمله. إن إحالة أكبر عدد ممكن من القضايا إلى البلدان القادرة والراغبة تشكل خطوة هامة من استراتيجيتي الإكمال للمحكمتين. ويحدونا الأمل أن نرى مزيدا من التقدم في هذا المضمار من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أشارك الآخرين في تقديم الشكر إلى القاضي تيودور ميرون والقاضية خالدة رشيد خان على عرضيهما وتقييميهما لأعمال المحكمتين. كما نقدر كثيرا الإحاطتين الإعلاميتين اللتين أدلى بهما المدعيان العامان لدى المحكمتين.

ترحب الهند بالتقدم الذي أحرزته المحكمتان في تسريع عملهما بشأن استراتيجية الإنجاز. لاحظنا مختلف التدابير التي اعتمدتها المحكمتان لضمان الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية لدى المحكمتين الجنائيتين. ونرحب أيضا بالتعاون الذي أظهرته الدول الأعضاء للمحكمتين. يمثل إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش مثالا هاما على التعاون الدولي الفعال. الآن لم يعد هناك أي فار رئيسي من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولكن تسعة متهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يزالون طلقاء ويجب إلقاء القبض عليهم وإحالتهم إلى المحكمة.

فمن الأهمية بمكان أن تنهي المحكمتان عملهما في الوقت المحدد. استمعنا بعناية بالغة إلى الشواغل التي أثارها القاضي ميرون والقاضية خان في ما يتعلق بقدرتهما على مواكبة عملهما، مع التقيد بالجداول الزمنية المتوقعة حتى انتهاء العمل. وأشار القاضيان إلى أن محاكمات وطعون المحكمتين ما برحت تتأثر بنقص أعداد الموظفين وفقدان الموظفين الأكفاء وتوظيف المتدربين. ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها القاضيان. إن الاحتفاظ بالعدد الكافي من الموظفين وذوي الخبرة أمر ضروري لتمكين المحكمتين من استكمال عملهما وفقا لاستراتيجية الإنجاز.

في هذا السياق، ثمة حاجة لتوخي المرونة في القواعد القائمة، بما في ذلك الاحتفاظ بالمتدربين، وخصوصا خلال فترات اختتام المحكمتين عملهما وعدم توافر ذوي الخبرة لفترات قصيرة. نؤيد الاقتراح الذي قدماه القاضي ميرون والقاضية خان في هذا الشأن. إن المسألة التي أثارتها القاضية خان بشأن نقل الأشخاص المدانين مهمة أيضا وتستلزم النظر فيها.

ونحيط علما مع الارتياح بأن المحكمتين عملتا عن كثب بالتنسيق مع مكتب الشؤون القانونية لتنفيذ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي أنشأها القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). إن تعزيز التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومكتب الشؤون القانونية والفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالمحكمتين الدوليتين سيزيد من تبسيط تنفيذ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا لتناول أي مسألة تشغيلية أو تنفيذية أو مؤسسية قد تنشأ في ما يتعلق باستراتيجية الإنجاز أو آلية تصريف الأعمال المتبقية.

في الختام، نعتقد أن المحكمتين قد نفذتا ولايتيهما بصورة تدعو إلى الإعجاب. ونرى أن دعم مجلس الأمن المستمر في هذا المنعطف حاسم الأهمية، إذ تتخذ المحكمتان جميع الخطوات اللازمة للحفاظ على جداول المحاكمات والطعون في مسارها. وسيمهد ذلك الطريق لمحاكمات ناجحة للمتهم المتبقي ولانتقال سلس إلى آلية فعالة لتصريف الأعمال المتبقية.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والمدعين العامين لديهما على عرض تقاريرهم.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وصف كل من رئيس المحكمة والمدعي جالو الجهود الكبيرة التي بذلت في الأشهر الأخيرة من جميع موظفي المحكمة بغية استكمال

المحاكمات الجارية وحفظ الأدلة بموجب المادة ٧١ مكررا، في حال إلقاء القبض يوما على الهاربين الثلاثة ذوي الرتب العليا – فِيليسان كابوغا وبروتايس مبيرانيا وأوغسطين بيزيمانا –. وتعرب فرنسا عن تقديرها للعمل المنجز.

إن إحالة قضية أوينكيندي إلى رواندا، إذا تأكدت، ستشكل أيضا خطوة هامة إلى الأمام. إن الإجراءات القضائية مستمرة في فرنسا فيما يتعلق بقضيتي لوران بوسيباروتا ووِنسِسلاس مونيشياكا. ونتطلع إلى استضافة المدعي العام في فرنسا الأسبوع المقبل لتقييم الوضع القائم في الإجراءات.

ولا يزال هناك تسعة متهمين فارين، بينهم ثلاثة من أخطر المتهمين. نرحب بالجهود التي يبذلها المدعي العام للعثور على هؤلاء الفارين واعتقالهم. نلاحظ أن المدعي العام يتوقع زيادة في تعاون كينيا في قضية فيليسيان كابوغا.

وما يبعث على المزيد من القلق، أن المدعي العام ذكر أيضا وجود بروتايس مبيرانيا في زيمبابوي. هذا مصدر قلق كبير. مطلوب تعاون الجميع مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفقا لقرارات مجلس الأمن. ومما لا شك فيه، سنجد وسيلة لتذكير كل طرف بالتزاماته.

أخيرا، إن الأفكار التي قدمتها القاضية خان فيما يتعلق بكفالة تراث المحكمة تحظى بكامل اهتمامنا.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ترحب فرنسا بالتقدم الذي أحرز، إذ ألقي القبض على جميع الفارين بعد اعتقال غوران هادزيتش، في ٢٠ تموز/يوليه. إن ذلك معلم هام في عمل المحكمة، ويبعث برسالة هامة لجميع الذين يحاولون الحصول على السلطة أو البقاء في السلطة، حتى اليوم، من خلال التخطيط لهجمات ضد المدنيين وإصدار أوامر بشنها. ويبعث أيضا برسالة إلى كل الذين يجري البحث عنهم في إطار مذكرة جنائية دولية لارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية أو جريمة الإبادة الجماعية، الذين يعتقدون أن بإمكانهم الاعتماد على تقاعس المجلس أو فتور همته بغية التهرب من العدالة. من المهم أن يحافظ المجلس على عزمه في هذا الصدد.

نظرا لتعقيد القضايا المطروحة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فمن المفهوم، كما أوضح رئيس المحكمة والمدعي العام، أن تتطلب الإجراءات وقتا. ولذلك هناك حاجة لكفالة أن تحظى المحكمة بكل الوسائل اللازمة للعمل بفعالية، وبخاصة أن تتمكن من التصدي للتحدي المتمثل في الاحتفاظ بالموظفين.

استمعنا باهتمام إلى المقترحات المعقولة التي قدمها القاضي ميرون، الذي نثني على توليه مهامه الجديدة. إن المقترحات، التي تدعمها القاضية خان، مهمة لأنها محددة ويسيرة التنفيذ، كما هو الحال مع التوصية بشأن تعيين المتدربين. نحن على استعداد لضمان إجراء متابعة بقيادة رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالمحكمتين الدوليتين، سفير البرتغال.

أما فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي مسألة أثيرت عندما استمعنا إلى تقرير المدعي العام تتعلق بأسباب استغراق إلقاء القبض على الفارين فترات زمنية طويلة في صربيا. ثمة مسألة أخرى تتعلق بهروب المجرم الذي كان مسجونا في فوتشا، والذي لم يلق القبض عليه إلى الآن.

ختاما، بصفة عامة، إن عدم تعاون الدول في المنطقة في تعقب وملاحقة المجرمين من ذوي الرتب المتوسطة مثير للقلق. يجب علينا أن نشدد على أنه بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتعاون الإقليمي كان دائما، وسيظل، من الاعتبارات المهمة.

وضع مجلس الأمن، في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، جدولا زمنيا للانتهاء من أعمال المحكمتين، وأنشأ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين لاستكمال الإجراءات. سنقوم قريبا بانتخاب قضاة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين. نود أن نشكر ممثلي المحكمتين، فضلا عن مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة، على جهودهم المبذولة لاحترام الجدول الزمني وكفالة التشغيل الفعال للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين.

السيدة دوارتي (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إحاطتهم الإعلامية. ويود وفدي أيضا أن يشكرهم على جهودهم للخطوات التي اتخذوها لتنفيذ استراتيجية الإنجاز.

ونود أيضا أن نبرز بشكل خاص عملية إلقاء القبض على آخر فارين اثنين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وهذا ليس إنجازا كبيرا فحسب بل أيضا يزيل من دون شك إحدى العقبات من طريق إنهاء ولاية المحكمة على نحو مُرض. ونرحب أيضا بالأعمال المضطلع بها لتيسير نقل المعرفة المختصة والمؤسسية إلى السلطات القضائية الوطنية وغيرها من الآليات القائمة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

ومن المهم جدا الحفاظ على تركة هاتين المحكمتين في مجال القانون الإنساني الدولي والفقه القانوني، بما في ذلك المجالات الأساسية والإجرائية، والأثر الذي يمكن أن ترتبه القواعد الفقهية لهما على مستقبل العدالة العالمية وإعلاء شأن حقوق الإنسان.

إن هاتين الهيئتين الفرعيتين للمجلس بينتا، من خلال ما تقومان به من أعمال، أن إنشاء نظام فعال للعدالة الدولية ليس ممكنا فحسب، بل من المستصوب. وقد ساهمت إنجازاتهما في تمهيد الطريق أمام إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

ومن وجهة نظر عملية، لا شك أن الرئيسين ميرون وخان قد ذكرا بمنتهى البلاغة أن الاحتفاظ بالموظفين أكبر مشكلة تواجه المحكمتين. وإذا لم يتم تذليل الصعوبات القائمة، ستنشأ حالة تحول دون تنفيذ استراتيجيات الإنجاز في أوانها، وهي استراتيجيات وضعها واعتمدها المجلس.

لذلك السبب، نؤيد طلب الرئيسين ومفاده أنه سيتم تعزيز الأعمال الجارية حاليا إذا وفر أعضاء المجلس الدعم لها، وإذا ما أرسلنا رسالة واضحة لا لبس فيها بشأن أهمية حل مسألة الاحتفاظ بالموظفين والسياسات المتعلقة بتعيين الموظفين. وفي حالة عدم القيام بذلك سيكون صعبا جدا، إن لم يكن مستحيلا، ضمان التنفيذ الكامل لاستراتيجيات الإنجاز.

وينبغي للمجلس أن يجدد النداءات التي وجهها في الماضي إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لمضاعفة جهودها لحل هذه المسألة الأساسية جدا، والتسهيل على المحكمتين من حيث الاحتفاظ بالموارد البشرية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات الإنجاز لديهما في الوقت المخصص لذلك.

وهذه ليست مسألة إدارية روتينية إذ أن المحكمتين أنشأهما المجلس في ظل ظروف محددة جدا وقدمتا خدمة جليلة في سبيل العدالة الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونرى، على سبيل المثال، أن الممارسة الإدارية التي تمنع تعيين المتدربين قبل انقضاء فترة معينة من الوقت لا ينطبق على المحكمتين. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥١، لا تنطبق الأحكام الواردة فيه إلا على موظفي

الأمانة العامة. ومن الواضح أن المنطق وراء وضع هذه القاعدة ليس له علاقة بالحالة الخاصة التي تواجه المحكمتين.

وترى كولومبيا أن المحكمتين تعملان بدأب للامتثال لقرارات المجلس من حيث الوفاء بالمسؤوليات الموكولة إليهما. ومن الجدير بالذكر أن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا تمثلان الأداة الرئيسية التي بها يسخر المجلس إرادة المجتمع الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب في حالة ارتكاب الجرائم الدولية البغيضة.

أما الآن، وبما أن الهيئتين القضائيتين بصدد اختتام أعمالهما، فمن الحيوي أن تقوم سائر كيانات الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفير الموارد المطلوبة للمحكمتين لإنهاء ولايتيهما بطريقة فعالة ومنتظمة وفي أوانها.

السيدة أونانغا (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود باسم وفدي أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على بيانيهما عن تنفيذ استراتيجيات الإنجاز لديهما وفقا للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). أود أن أهنئ سعادة السفير خوسيه فيليبي موراييس كابرال على المهارة التي يدير بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية.

يرحب وفدي بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز ويشيد بالتصميم الشديد لرئيسي المحكمتين والمدعين العامين والقضاة والموظفين فيهما على ضمان الإنجاز السريع لعملهم. نحن مقتنعون بأن جميع هذه الجهود سوف تمكن من الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠).

إن مناقشتنا تجري في وقت حدثت فيه للتو تطورات هامة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. فعمليتا إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، في ٢٦ أيار/مايو و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، تمثلان معلما هاما للعدالة الجنائية الدولية وللضحايا. إذ أن عمليتي إلقاء القبض هاتين دليل على تصميم صربيا على مكافحة الإفلات من العقاب في البلد من دون رحمة.

ترحب غابون بالتصميم والتعاون اللذين تحلت بهما الحكومة الصربية. ولا بد لنا الآن من أن نستفيد من البيئة المؤاتية الناتجة عن ذلك لزيادة تعزيز التعاون فيما بين الدول، وهو أمر جوهري لتيسير إجراء محاكمات المحكمة الابتدائية ومحاكم الاستئناف من جهة، والإحالات إلى الهيئات القضائية الوطنية من الجهة الأخرى.

بينما نرحب بالتعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في إلقاء القبض على برنار مونياغيشاري في شهر أيار/مايو الماضي، نشجع البلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى والبلدان الواقعة في الجنوب الأفريقي على مضاعفة تعاونها مع محكمة رواندا لتيسير إلقاء القبض على الفارين التسعة وتنفيذ استراتيجية الإنجاز.

إن عدم وجود مؤسسات قضائية وعقابية، من قبيل المحاكم الجنائية الدولية، يجعل المساعي الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الجنائية الدولية غير مجدية. فمعايير العمل التي وضعها مجلس الأمن في هذا المضمار عالمية في نطاقها وينبغي التشديد عليها بقوة.

ومهما يكن من أمر، والأهم من ذلك كله، من الضروري أيضا أن نزيد من يقظتنا وأن نتحلى بالمزيد من الإرادة السياسية لتقوية عمل المحكمتين. فذلك هو الجهد المستدام اللازم لهما لإنجاز عملهما في المواعيد المحددة للمحاكمات.

يرحب وفدي بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن لدعم الجهود التي تقوم بها المحكمتان على الرغم من التحديات التي تواجههما لدى قيامهما بعملهما. وفي الحقيقة أن مواصلة

دعم المجلس لعمل المحكمتين ما برح حيويا لضمان سلاسة عملهما.

واستنادا إلى أحكام القرارات ١٩٣١ (٢٠١٠) و ١٩٣٢ (٢٠١٠) و ١٩٩٣ (٢٠١١) و ١٩٩٥ (٢٠١١) و ٢٠١٣ (٢٠١١)، يشجع وفدي المجلس على مواصلة جهده لتعزيز فعالية المحكمتين. وانطلاقا من وجهة النظر تلك، لا بد من رفد المحكمتين بالموارد الكافية ليتسنى لهما حل المشاكل المتصلة بنقص الموظفين. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين المحكمتين من الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين الذين تعتبر خبرتهم الفنية عنصرا رئيسيا في عمل المحكمتين إلى أن يتم نقل المسؤوليات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. فأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥ هامة في هذا المجال وينبغي تأييدها.

في الختام، نود أن نشدد على الدور الحيوي الذي تقوم به المحكمتان في تطوير القانون الدولي. إذ لا بد من الحفاظ على ما تمثلانه من تركة مؤسسية وقضائية. ويؤيد وفدي الجهود التي تبذلها المحكمتان وجميع أصحاب المصالح المعنيين في إنجاز ذلك الهدف الأسمى. فزيادة الوعي بنطاق عمل المحكمتين جزء من ذلك الهدف وجديرة بدعمنا الكامل.

لا بد للمجتمع الدولي أيضا من أن يكرس اهتماما خاصا بضحايا الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا وتعويضهم عما لحق بهم من أذى وضرر. وفي هذا المضمار، فإن إنشاء صندوق خاص من قبيل الصندوق الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية مسألة جديرة بدعمنا.

السيدة شوكلاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بعد انقضاء زهاء عقدين من الزمن الآن، ما برحت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تهتديان بالمطالبة بتحقيق العدالة للذين عانوا في هاتين المنطقتين.

تؤيد البوسنة والهرسك أعمال المحكمتين. لذلك يسعدني أن أرحب اليوم بالقاضي ثيدور ميرون وأن أهنئه على توليه رئاسة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للمرة الثانية. كما أود أن أعرب عن ترحيبنا بالقاضي خان، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلا عن المدعيين العامين للمحكمتين، السيد براميرتس والسيد جالو. فقد قدمت إحاطاتهم الإعلامية تفاصيل وسردا شاملا لجميع الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة المشمولة بالتقارير. وتشهد تلك التقارير أيضا على تفانيهم في تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، أود أن أيضا أن أشدد على الإسهام الكبير الذي قدمه موظفو المحكمتين وأن أشكرهم على أعمالهم الدؤوبة.

ونحيط علما باستمرار جهود المحكمتين لاستكمال أعمالهما بصورة ناجحة، مع مراعاة أعلى معايير العدالة المنصفة. واطراد خطى المحكمتين في استكمال مهامهما القضائية المتبقية أمر جدير بالثناء، لا سيما في مواجهة تحديات غير منظورة خارجة عن نطاق سيطرتهما. ومع ذلك، فان أكثر ما يثير قلقنا فيما يتعلق بالقضايا المنتقلة إلى المرحلة التمهيدية للمحاكمة، هو الخطوات التي تتخذ لتوفيق متطلبات استراتيجية إنجاز المحاكمات مع مطالب عرض القضايا بطريقة تعكس بصورة كاملة جسامة الجرائم المرتكبة ونطاقها. ويحدونا الأمل في أن تمضي المحكمتان قدما، في مرحلتهما النهائية، نحو تلبية تلك المطالب أولا وقبل كل شيء، فضلا عن الوفاء بمتطلبات استراتيجية انجاز المحاكمات.

ولا تزال البوسنة والهرسك تواجه عددا كبير من القضايا التي تنتظر المحاكمات. ونؤمن بأنه لا يمكن تحقيق السلام والمصالحة بصورة ذات مغزى بدون تحقيق العدالة. ولذلك نشدد مرة أخرى على أنه لا بد من أن يقدم الأشخاص المسؤولون عن جرائم الحرب إلى العدالة. وفضلا عن ذلك، نتفق اتفاقا كاملا على أن التعاون بين بلدان

المنطقة يحظى بأهمية كبيرة، وانه ينبغي بذل كل الجهود نحو تحسين التعاون وتعزيزه بالتوصل إلى اتفاقات ثنائية عدة تعالج أوجه النقص المحتملة.

وأخيرا، وبينما تشارف ولاية بلدي في مجلس الأمن على الانتهاء، نشعر بسرور خاص لكوننا تمكننا من المشاركة في ذلك الفصل الهام في تاريخ المحكمتين. وباتخاذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية، فإننا تأكدنا من أن إرث المحكمتين المتمثل في الإسهامات الرائدة في الاجتهاد القضائي الدولي ونظام العدالة الدولي سيظل محفوظا على الدوام. ويحدونا أمل صادق في أن يضمن هذا الإرث ألا تتكرر على الإطلاق فظائع مثل التي ارتكبت في بلدنا وفي رواندا.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر رئيسي المحكمتين خان وميرون والمدعيين العامين جالو وبراميرتس على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم. كما نود أن نهنئ الرئيس ميرون على إعادة انتخابه مؤخرا رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونتمنى له كل النجاح. إضافة إلى ذلك، نشكر الرئيس السابق روبنسون على خدمته القيمة لتلك المحكمة.

منذ أن خاطبنا المجلس للمرة الأخيرة بشأن المحكمتين (انظر S/PV.6545)، بعد وقت قصير من اعتقال راتكو ملاديتش آخر المتهمين الفارين المتبقيين تحت طائلة قرار الاتهام الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تم القبض على غوران هادزيتش. ونحن ننوه بإلقاء القبض عليهما واعتقالهما ونقلهما باعتبارها خطوة واحدة، وإن كانت خطوة هامة، في الطريق نحو تحقيق العدالة والمصالحة، ولكننا ندرك أن تلك ليست سوى خطوة واحدة في الطريق الطويل المؤدي إلى تحقيق السلام والعدالة. وبالرغم من أن المحكمة تستكمل ولايتها، وبالرغم من أننا نتطلع إلى بدء آلية تصريف الأعمال المتبقية، فإن المحكمة مشغولة بشكل بالغ بالإجراءات في ١٥ قضية ضد ٣٥ متهما. ونحن على ثقة بأن في وسع الرئيس ميرون والمحكمة بأكملها أن يتصديا للتحدي المتمثل في استكمال تلك القضايا بصورة عادلة وفعالة، وأيضا مع تنسيق نقل المهام الرئيسية من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

لقد عقدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مؤخرا مؤتمرا لمناقشة نوع الإرث الذي ستخلفه للأجيال المقبلة. وأظهرت المحكمة، ضمن أمور أخرى، أن بوسع المجتمع الدولي أن ينشئ مؤسسة قضائية تقدم إلى العدالة من يرتكبون الفظائع. وظلت المحكمة ناجحة إلى حد كبير بسبب العمل اليومي لقضاتها ومدعييها وموظفيها، الذين يلتزمون بمهمتهم الأساسية لكفالة فعالية المحكمة وإقامة العدل. وأظهرت المحكمة أن بإمكانها إجراء محاكمات عادلة، وأنه لا يمكن لمرتكبي جرائم الحرب الفارين الهروب من العدالة، وأن بوسع الضحايا الآن أن يتوقعوا مساءلة من يرتكبون الجرائم ضد المدنيين.

ومرة أخرى، نلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته المحكمة في ضمان سرعة إجراءاتها وعدالتها، بما في ذلك مضاعفة عدد الموظفين والقضاة، بحيث يعملون في أكثر من محاكمة في وقت واحد. وننوه مع التقدير بالتدابير التي حددها الرئيس ميرون اليوم، ونرحب بجهوده المستمرة لتحسين أعمال المحكمة.

ولا تزال الولايات المتحدة تناشد دول يوغوسلافيا السابقة التعاون الكامل مع المحكمة. ونناشد حكومة صربيا أن تواصل جهودها لتحديد كيفية تمكن راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش من الإفلات من العدالة طول سنوات عديدة، وأن تتخذ التدابير المناسبة ضد شبكات دعمهما.

كما نتطلع إلى التعاون مع البلدان ذات الصلة في المنطقة بشأن إلقاء القبض على رادوفان ستانكوفيتش، الذي فر في عام ٢٠٠٧ من سجن في البوسنة والهرسك. وإضافة إلى ذلك، ننوه بسجل حكومة كرواتيا للتعاون مع المحكمة، ونحثها على العمل على دعم المحكمة ومواصلة التعاون مع الادعاء.

وإذ أتناول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن الولايات المتحدة ترحب بالحكم الصادر في ٢٤ حزيران/يونيه في القضية المرفوعة ضد الوزيرة السابقة لشؤون الأسرة والنهوض بالمرأة وخمسة آخرين. فإدانة الوزيرة السابقة لشؤون الأسرة والنهوض بالمرأة معلم بارز هام، لأنها تدل على أن الاغتصاب جريمة عنف كانت تستخدم أداة للحرب على يد الرجال والنساء على السواء. كما ترحب الولايات المتحدة بالحكم الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في القضية المرفوعة ضد عمدة كيفومو السابق، الذي كانت له السلطة على الشرطة المحلية ولكنه فشل في منع مذبحة أكثر من ١ ٥٠٠ شخص.

وحينما تناولنا هذه المسائل للمرة الأخيرة في المجلس في حزيران/يونيه، رحبت الولايات المتحدة بإلقاء القبض على الهارب ببرنارد منياغيشاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي حدث قبل ذلك بوقت قصير. والآن، بعد ١٩٠ يوما من اعتقاله، تشعر الولايات المتحدة بالإحباط لأن تسعة متهمين فارين آخرين ما زالوا طلقاء. وضمان استكمال أعمال المحكمة والانتقال السلس والفعال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية ليس عمل المحكمة وحدها؛ ويقع التزام على جميع الدول نحو توقيف المتهمين الفارين المتبقيين. والولايات المتحدة، مع آخرين عديدين، تبذل جهودا متضافرة لمساعدة الدول الأخرى على تقديم هؤلاء المتهمين الفارين إلى العدالة. ونطلب من الدول مضاعفة جهودها والتعاون الكامل مع المحكمة لتحديد أماكن المتهمين الفارين المتبقيين وإلقاء القبض عليهم.

وباسم الولايات المتحدة، أود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على تفانيه وخدمته للمحكمتين. كما أود مرة أخرى أن أشكر رئيسي المحكمتين ومدعييها العامين ورئيسي قلم المحكمتين وموظفيهما على كل الجهد الذي بذلوه لتعزيز العدالة في إطار القانون الدولي من أجل ضحايا جرائم الحرب والفظائع التي ترتكب على نطاق واسع.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تعتبر حكومة الولايات المتحدة توفير العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية عنصرا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار. ونغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد هذه القناعات ولتحية جميع الذين يسهمون في هذه المهمة الهامة.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

بداية، نود أن نشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين لهما على تقاريرهم. ونهنئ السيد تيودور ميرون على انتخابه لشغل منصب رئيس محكمة يوغوسلافيا السابقة، ونتطلع إلى أن تشرع المحكمة أخيرا في التنفيذ الفعلي للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) بصورة فعالة.

ونلاحظ الجهود التي تبذلها المحكمتان لضمان التنفيذ الكامل والحسن التوقيت لولايتيهما، مع الامتثال بصرامة لذلك القرار. ويرجع الفضل في النجاحات التي حققتها المحكمتان مؤخرا بدرجة كبيرة إلى التعاون الممتاز بينهما وبين الدول في مناطق كل منهما. وفي هذا الصدد، نلاحظ على وجه الخصوص تعاون صربيا الممتاز مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولقد ذهب زملاؤنا الصرب إلى أبعد

من ذلك بإطلاق تحقيق وطني في أسباب بقاء بعض المتهمين في صربيا لهذه الفترة الطويلة. ونفهم رغبة صربيا في إجراء هذا التحقيق ونرحب بها. وبالنظر إلى أن صربيا وحدها هي صاحبة الاختصاص لإجراء تحقيق كهذا، لا نفهم لماذا تسمح المحكمة الدولية بتشتيت انتباهها بعيدا عن مهامها العديدة لتركز على التحقيق.

ما زالت المحكمتان تواجهان بالتأكيد مشاكل معروفة في عملهما. فاستتراف الموظفين المؤهلين مستمر وبسرعة أكبر مما كنا نود. وفي هذا المقام، من الضروري أن نضع في الاعتبار أنه، وفقا لاستراتيجية الإنجاز، ينبغي خفض عدد موظفي المحكمتين تدريجيا. غير أننا على استعداد، جنبا إلى جنب مع الوفود الأخرى، للنظر في سبل مساعدة المحكمتين على حل هذه المسألة.

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تواجه عمل المحكمتين، فإن اختتام أعمال المحكمتين يأتي على رأس أولوياتنا، بالامتثال الكامل للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وفي هذا الصدد، فإننا نرى للأسف مشاكل مرة أخرى، وخاصة بالنسبة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة. فالوثائق والجداول تبين، كما كان الحال غالبا في الماضي، أن هناك نية لتجاوز المواعيد النهائية المحددة بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وأسباب التأخير ليست واضحة تماما بالنسبة لنا. وعلى سبيل المثال، لا نفهم لماذا لن تبدأ المحاكمة الابتدائية لملاديتش قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ولحاجيتش قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. فالأعمال الضرورية السابقة للمحاكمة في هاتين القضيتين تم الانتهاء منها إلى حد كبير. ونحن لا نرى أي عقبة تحول دون الانتهاء من المحاكمة الابتدائية في قضية كاراجيتش في الوقت المحدد.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لقضية شيشيلي الشائنة. فهو محتجز منذ تسع سنوات. وعلاوة على ذلك، لم يصدر بعد الحكم الابتدائي. وإضافة إلى ذلك، نسمع تقارير تثير القلق بشأن الحالة الصحية للسيد شيشيلي والمشاكل التي يواجهها في التمتع بحقوقه الإجرائية. وسنكون ممتنين لو أمكن لقيادة محكمة يوغوسلافيا السابقة أن تُضمن تقريرها المقبل إلى مجلس الأمن تطورات هذه القضية والحالة العامة للسيد شيشيلي.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الطعون المقدمة إلى محكمة يوغوسلافيا السابقة بشأن قضايا برليتش وشيشيلي وتوليمير. فمن المستغرب أن تقرير المحكمة لم يتضمن تواريخ محددة في الجداول بشأن طلبات الاستئناف. وإذا قرأنا الجداول بشكل صحيح، فإن المحكمة تعتزم النظر في تلك الطعون حتى منتصف عام ٢٠١٦. وهذا لا يمثل امتثالا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ونود أن نذكر بأن أعضاء مجلس الأمن هم الذين وضعوا بارامترات آلية تصريف الأعمال المتبقية وإغلاق المحكمتين على أساس جداول زمنية للانتهاء من القضايا، قدمتها المحكمتان في العام الماضي. وبالتالي، فإننا محقون تماما في إصرارنا على أن يبذل رئيسا المحكمتين قصارى جهدهما لتنفيذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) بشكل صحيح. وفي هذا الصدد، نرحب باعتزام رئيس محكمة يوغوسلافيا السابقة، السيد ميرون، اتخاذ تدابير إدارية كبيرة لزيادة كفاءة المحاكمات.

وبالإضافة إلى الخطوات التي ذكرها رئيس محكمة يوغوسلافيا السابقة، نعتقد أنه سيكون من المناسب أيضا محاولة إيجاد سبيل لتقليص زمن المحاكمات بتقليل طول الأحكام، وبالتالي، اختصار الوقت الذي يقضيه القضاة في صياغتها والمترجمون في ترجمتها. ونحن لا نفهم لماذا يتراوح طول الأحكام ما بين ٠٠٠ ٢ إلى حوالي ٠٠٠ ٤ صفحة. ونشير إلى أن ملحمة أسرة فورسايت، على سبيل المثال، تقع

في ١ ٠٠٠ صفحة فقط. وتقارير الأمين العام عن القضايا الأكثر تعقيدا لا تتجاوز ١٠٠ صفحة.

وثمة ممارسة ممتازة في صياغة الأحكام تتبعها محكمة العدل الدولية. وأعتقد أنه لأمر هام أن فهم الأحكام المطولة مسألة صعبة ليس للمتهمين فحسب، ولكن لغيرهم من الناس الذين لم يتلقوا التدريب الكافي وللمحامين أنفسهم. وعلاوة على ذلك، فإن وثيقة تأسيس محكمة يوغوسلافيا السابقة لا تحدد أي متطلبات رسمية فيما يتعلق بطول الأحكام الصادرة عن المحكمة. ونحن لا ننكر أن النظم القانونية المختلفة تتبع نهجا مختلفة في صياغة الأحكام. وعلى سبيل المثال، فإنه في النظام القانوني الأنكلو - سكسوني الذي كان لممثليه تأثير حاسم على إرساء ممارسات المحكمة، لا سيما في المرحلة المبدئية من عملها، جرت العادة على وضع أحكام مطولة.

غير أنه ينبغي للمحكمتين تمثيل جميع النظم القانونية، والتي درج معظمها على صياغة أحكام أقصر. وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة، لا نرى أي عقبة أمام محكمة يوغوسلافيا السابقة في اعتماد الممارسات الوطنية الأكثر إيجازا بهذا الخصوص.

أود إثارة نقطة أخرى. في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، من المقرر أن ننتخب قضاة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونحن نولي أهمية كبيرة لهذه الانتخابات.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد ستارشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن ارتياح جمهورية صربيا إزاء الجهود التي يبذلها رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام لها، القاضي تيودور ميرون والسيد سيرج برامرتز، بخصوص تعاون صربيا مع المحكمة. وأود أن أشكر القاضي باتريك روبنسون على خدمته الممتازة في رئاسة المحكمة وأن أهنئ القاضي ميرون على تولي رئاسة المحكمة. كما أود أن أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن آيات احترامي لرئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام لها، السيدة خالدة رشيد خان والسيد حسن بوبكر جالو.

بشأن تعاون صربيا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يسعدني أن أقول إن صربيا تؤيد مرة أخرى تقييم المدعي العام بشأن جميع جوانب التعاون. وقد ألقت السلطات الصربية القبض على آخر هاربين مطلوبين لدى المحكمة ونقلتهما إلى لاهاي، وحكومة بلدي تتفق مع المدعي العام في أن ”عمليتي الاعتقال هاتين معلمان لا ينسيان“ (S/2011/716، المرفق الثاني، الفقرة ٤٧).

بخصوص الجوانب الأخرى للتعاون فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى الوثائق والمحفوظات والشهود، أود أن أضيف أن هذا التعاون بين صربيا والمحكمة لا تشوبه شائبة منذ فترة طويلة وأنه تم بنجاح الحفاظ على المستوى العالي للتعاون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري تلقي طلبات جديدة للمساعدة على أساس يومي، ويتم النظر فيها دون تأخير.

وبعد نقل المتهمين الأخيرين إلى المحكمة ولأنه لا توجد طلبات معلقة من المحكمة للحصول على المساعدة بخصوص الإجراءات الجارية أمام المحكمة، فإن صربيا تعتقد أنها الآن تتعاون، بلا شك، تعاونا كاملا مع المحكمة. وصربيا واثقة من أن مستوى التعاون الذي تحقق سيستمر في الفترة المقبلة وأنه سيضمن انتقالا سلسا إلى التعاون مستقبلا مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ومع إغلاق هذا الفصل من التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعد الوفاء التام بالالتزامات الدولية بحسن نية، فإن صربيا قد أصبح بمقدورها بعد طول انتظار أن تكرس قدراتها للقضايا المتعلقة بالازدهار وتحقيق المصالحة في المنطقة مستقبلا.

وبأخذ كل ما سبق بعين الاعتبار، من الواضح أن صربيا، وكذلك المنطقة بأسرها، قد تغيرت كثيرا منذ أن ذكر الأمين العام، في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25704)، أنه يرى أن إنفاذ الأحكام ينبغي أن يتم خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة.

ولذلك، تقف جمهورية صربيا على أهبة الاستعداد لتشاطر المسؤولية مع البلدان الأخرى فيما يتعلق بهذه المسألة، وستواصل مبادرتها بحيث تتمكن بلدان يوغوسلافيا السابقة الأخرى الراغبة في القيام بالشيء نفسه من توقيع اتفاقات مع المحكمة بشأن تنفيذ الأحكام. وتتوقع صربيا أن يولي مجلس الأمن الاهتمام بمبادرتها.

وترغب صربيا أيضا في الاستمرار في التعاون مع الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الدوليتين بشأن المسائل المتعلقة بمحفوظات المحكمة. وتتمسك صربيا بموقفها كما قدمته إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، وتؤكد من جديد استعدادها للمشاركة على نحو فعال في جميع المناقشات في المستقبل بخصوص هذه المسائل.

إن تعاوننا الناجح مع المحكمة يعطينا الحق المعنوي في مواصلة الدعوة إلى إجراء تحقيق فعال في الجرائم التي يزعم أنها تشمل القتل من أجل الاتجار بالأعضاء البشرية التي يرتكبها ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو. وتتوقع صربيا أن التحقيقات القائمة فيما يزعم أنه جرائم حرب، على النحو الوارد بالتفصيل في التقرير الذي أصدره المقرر الخاص لمجلس أوروبا في ٧ يناير/كانون الثاني، ستجري بطريقة مهنية ومحايدة وتتسم بالكفاءة من أجل الوصول إلى الحقيقة وتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الأهداف المشتركة لصربيا والمحكمة قد ثبت أنها متماثلة وممكنة التحقيق. ونأمل أن يسهم الوفاء بهذه الأهداف في تحقيق العدالة الدولية وزيادة تطبيع الحالة وتحسين العلاقات فيما بين دول البلقان. ومن خلال الجهود التي بذلتها والنتائج التي حققتها، قدمت صربيا إسهاما كبيرا في استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفي الوقت نفسه، في عملية بناء الثقة في عمل المنظمات الوطنية والدولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاساناً (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أشيد بالقاضي ثيودور ميرون، الرئيس الجديد للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومن خلاله، بالرئيس المنتهية ولايته، القاضي باتريك روبنسون، وكذلك القاضية خالدة خان، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لتقاريرهم عن استراتيجيتي الإنجاز الخاصتين بمحكمتيهما (انظر S/2011/716 و S/2011/731). وأشكر أيضا المدعين العامين للمحكمتين، السيد سيرج براميرتز والسيد حسن بوبكر جالو.

وفيما تدخل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سنتها الأخيرة، تؤكد رواندا من جديد دعمها الثابت للمحكمة وتعاونها معها واستعدادها لتيسير إجراء محاكمات القضايا المتبقية بحلول منتصف عام ٢٠١٢، على النحو الوارد في تقرير المحكمة. وسنواصل، من خلال خدمة حماية الشهود الرواندية، تقديم الأمن والوصول إلى الشهود من الجانبين

والمساعدة في تنقلاتهم من وإلى أروشا. وكما جرت العادة، ستقدم حكومتي أيضا الدعم للتحقيقات وستوفر جميع الوثائق ذات الصلة.

وترحب حكومة رواندا بقرار الإحالة الصادر عن المحكمة في ٢٨ حزيران/يونيه بشأن قضية جان - بوسكو وينكيندي، وتتوقع أن يبتّ أيضا في طلب إحالة قضية برنار مُنياغيشاري. وترحب رواندا أيضا بالحكم الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بترحيل سيلفير أوهورغيزي، المتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم الإبادة الجماعية وجرى القبض عليه في السويد. وقررت المحكمة بصورة قاطعة أن الترحيل لا ينتهك الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما المادة ٣، التي تحظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمادة ٦ التي تنص على الحق في محاكمة عادلة.

ومن شأن ذلك الحكم أن ييسر القرارات التي ستتخذها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن طلبات الإحالة وتخفيف العبء عن المحكمة في المراحل النهائية من استراتيجية الإنجاز لديها. وفي هذا الصدد، تطلب رواندا من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تعتقل و/أو ترحل جميع الفارين المتهمين بالإبادة الجماعية والمشتبه بارتكابهم تلك الجرائم الذين يعيشون داخل أراضيها من أجل المساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم. وهذا شرط لأية مصالحة وطنية.

وينبغي الإشادة بوحدة التعقب التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للجهود الضخمة التي تبذلها إلى جانب العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لإلقاء القبض على عدد من الفارين على مرّ السنين. وستظل رواندا تحث جميع الحكومات على التعاون مع المحكمة في إلقاء القبض على الفارين المتبقين، بمن في ذلك أحد العقول المدبرة والممولة للإبادة الجماعية، فيليسيان كابوغا، وفي تيسير نقلهم إلى أروشا أو رواندا.

لقد قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعمل يستحق الثناء في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن أخطر الجرائم. ومع ذلك، وبما أن المحاكم المخصصة مؤقتة وانتقالية، فإنه يجب وضع حد للانتقال عند نقطة معينة. لقد أعربت رواندا عن مخاوفها فيما يتعلق بأهمية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والتي تشعر أنها ستكون من غير الضروري طويلة وانتقالية، وليس التركيز على تمكين الولاية، لا سيما في البلدان التي عانت من تلك الجرائم. ولذا من الضروري أن تكون فترة آلية تصريف الأعمال المتبقية محددة للغاية وأن ينصبّ التركيز بقوة على إحالة القضايا إلى الولاية الوطنية بشكل دائم.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي للاشتراك في هذه المناقشة الهامة، وأؤكد من جديد التزام حكومتي الدائم بدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية والتعجيل به.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة أنه في ظل توجيهاتكم القديرة سيضطلع المجلس بنجاح بالعديد من واجباته ومسؤولياته في آخر شهر من سنة مدهشة في جوانب عديدة.

واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن تقديري للرئيسين روبنسون وخان والمدعين العامين براميرتز وجالو، لتقاريرهم المفصلة عن عمل المحكمتين (S/2011/716 وS/2011/731) والتقدم المحرز والتحديات التي واجهوها في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز.

وفضلا عن ذلك، نشكر القاضي باتريك روبنسون على خدمته المميزة بوصفه رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونرحب بالقاضي ثيودور ميرون بصفته رئيسها الجديد. وإذ نعرف القاضي ميرون منذ فترة طويلة، فإننا نعرب عن ثقتنا التامة في قدرته على النهوض بنجاح في المهمات الصعبة التي تنتظره.

وتدعم كرواتيا بقوة الجهود التي تبذلها المحكمتان لاتخاذ كافة التدابير في حدود سلطتيهما للتعجيل في إجراءاتهما كجزء من تنفيذ استراتيجية الإنجاز والانتهاء من عملهما والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي نفس الوقت، يجب ألا يؤثر هذا التحويل بأي شكل من الأشكال على ولايتي المحكمتين أو على المعايير القانونية التي تستند إليها إجراءاتهما.

وكرواتيا تتابع عن كثب الظهور المحتمل لاجتهادات وسوابق قضائية جديدة على أساس الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى مناقشات أكاديمية حية بشأن آثارها وعواقبها المحتملة مستقبلاً بالنسبة لمعايير الاستخدام المشروع للقوة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية التحليل الدقيق لهذه المسألة المعقدة. وكبلد يساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة وعمليات تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، فإننا نراعي ونتابع باهتمام شديد أي اجتهادات قضائية جديدة محتملة قد تقوض القدرة على القيام بأعمال عسكرية مشروعة وفعالة بهدف حفظ أو تعزيز الأمن الدولي.

وكرواتيا ترحب أيضاً بأن راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، المتهمين بأشنع الفظائع المرتكبة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، قد قدما للعدالة – حيث قدم هاديتش خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا يمثل إنجازاً كبيراً لا يحسب للمحكمة فحسب، بل وللعدالة الدولية عموماً. وتلك شهادة قوية على أنه لا تسامح مع الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن قبول البرلمان الأوروبي في ١ كانون الأول/ديسمبر طلب كرواتيا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، والقرار اللاحق للمجلس الأوروبي بالترحيب بكرواتيا في الاتحاد الأوروبي وتوقيع جمهورية كرواتيا الوشيك على معاهدة الانضمام، كل ذلك يشهد على استعداد كرواتيا وقدرتها على الوفاء بكل واجباتها والتزاماتها الدولية بالكامل وبلا شروط. وفي هذا السياق، تواصل كرواتيا تعاونها الثابت مع المحكمة، وهو ما يؤكده التقرير المعروض علينا اليوم (انظر S/2011/716).

وفيما يتعلق بطلب مكتب المدعي العام للوثائق المفقودة، أود التأكيد على أن كرواتيا تمتثل تماماً لقرار دائرة المحاكمة في هذه المسألة. ويسرنا أن المدعي العام براميرتز قد اعترف بتعاون كرواتيا بشأن القضايا المتبقية أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث قال ”إن كرواتيا قدمت ردودا كافية ومناسبة من حيث التوقيت وأتاحت للمكتب إمكانية الوصول إلى الشهود والاطلاع على الأدلة على النحو المطلوب“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥). ونحن نعول أيضاً على تعاون جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة سعياً إلى التوثيق المطلوب، وفقاً لشهادة المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في لاهاي.

وكرواتيا تلتزم التزاماً عميقاً بعملية المصالحة في يوغوسلافيا السابقة، وتؤمن بأن محاكمة جميع المسؤولين عن الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي شرط مسبق ضروري لتحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون هذه المحاكمات على حساب الحقائق التاريخية. إن تخريب الحقائق لن يؤدي إلا لمزيد من الانقسام والتوتر والمظالم الإضافية.

أما بالنسبة للتقييم الشفوي الذي قدمه المدعي العام براميرتز في وقت سابق من هذه الجلسة، والذي ادعى فيه أن ”مسؤولي الدولة على أعلى المستويات في كرواتيا ما زالوا يبجلون التصرفات غير المشروعة في زمن الحرب ويشككون في نزاهة الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة“، فإن كرواتيا ترفض تلك الأوصاف رفضاً قاطعاً باعتبارها عديمة الأساس وغير مقبولة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يسمح بالتعبير عن رأي الخبراء بشأن هذه المسألة بحرية وألا يعتبر ذلك تشكيكاً في نزاهة أحكام محكمة يوغوسلافيا بأي حال من الأحوال.

إن كرواتيا تدعم بالكامل تعاوناً إقليمياً في مجال جرائم الحرب. ونثق بأن هذا التعاون ينبغي أن يقوم على أساس المبادئ الراسخة للقانون الجنائي الدولي مع المراعاة الكاملة للولايات والاختصاصات القضائية الوطنية. وبالمثل، ينبغي أن يستند التعاون على الامتثال الكامل للمبادئ الأساسية للإجراءات القانونية وعلى تنفيذ السبل المعترف بها دولياً لجمع الأدلة.

أخيراً، أود أن أؤكد أن بلدي يتعاون بالكامل مع المحكمة في جميع المجالات الأساسية، وأننا قد عقدنا العزم على مواصلة ذلك التعاون حتى تُنجِز المحكمة ولايتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في المرحلة الحالية من البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.